



جامعة قاصدي مرباح ورقلة الجزائر
كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير
قسم علوم المالية والمحاسبة



مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماستر أكاديمي، الطور الثاني ميدان العلوم
الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير فرع علوم المالية والمحاسبة تخصص محاسبة وجباية

بعنوان

**إمكانية تطبيق منهجية انخفاض القيمة للأدوات المالية
وفق معيار IFRS 9 في بيئة الأعمال الجزائرية**

من إعداد الطالبين :

خميقي عصام الدين

قي عمار

نوقشت وأجيزت علنا بتاريخ: الأحد 24 ماي 2026

أمام اللجنة المكونة من السادة:

الدكتور: حفصي رشيد	أستاذ بجامعة ورقلة	رئيسا
الدكتور: مقدم خالد	أستاذ بجامعة ورقلة	مشرفا و مقرا
الدكتور: قوجيل محمد	أستاذ بجامعة ورقلة	مناقشا

السنة الجامعية: 2025-2026



جامعة قاصدي مرباح ورقلة الجزائر
كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير
قسم علوم المالية والمحاسبة



مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماستر أكاديمي، الطور الثاني ميدان العلوم
الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير فرع علوم المالية والمحاسبة تخصص محاسبة وجباية
بعنوان

إمكانية تطبيق منهجية انخفاض القيمة للأدوات المالية وفق معيار IFRS 9 في بيئة الأعمال الجزائرية

من إعداد الطالبين :

خمقاني عصام الدين

قبي عمار

نوقشت وأجيزت علنا بتاريخ: الأحد 24 ماي 2026

أمام اللجنة المكونة من السادة:

رئيسا
مشرفا و مقرا
مناقشا

أستاذ بجامعة ورقلة
أستاذ بجامعة ورقلة
أستاذ بجامعة ورقلة

الدكتور : حفصي رشيد
الدكتور : مقدم خالد
الدكتور : قوجيل محمد

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



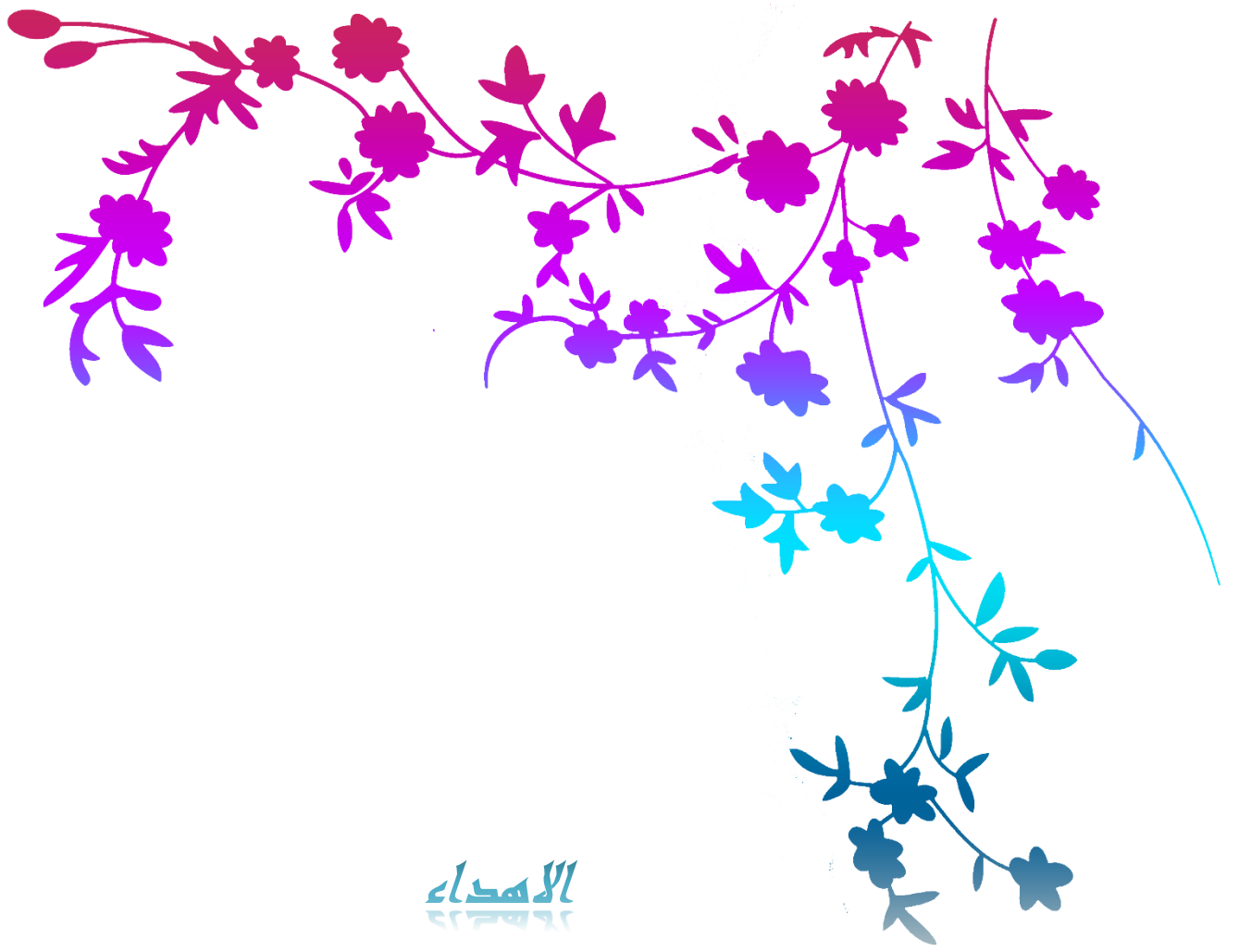
الشكر والعرفان

الحمد لله تعالى الذي وفقنا وأعاننا على إتمام هذا البحث.

نتقدم بخالص الشكر والتقدير إلى الأستاذ المشرف على توجيهاته القيمة ونصائحه السديدة ومتابعته المستمرة طوال فترة إنجاز هذه المذكرة.

كما نتوجه بجزيل الشكر إلى جميع أساتذة وموظفي جامعة قاصدي مرباح ورقلة، وكل من ساهم من قريب أو بعيد في إنجاز هذا العمل.

نسأل الله أن يجعل هذا العمل خالصاً لوجهه الكريم ونافعاً للعلم وطلابه.



الأهداء

. إلى الروح التي لم تستسلم يوماً... إلى نفسي التي كافحت للوصول...

أهدي هذا العمل المتواضع إلى عائلتي الكبيرة والصغيرة، وإلى كل صديق وفيٍّ كان لي خير ونيس في مشوار

الدراسة.

إلى الذين آمنوا بقدراتي حين شككت بها، وإلى الذين دفعوني للأمام بكلماتهم الطيبة.

ها أنا اليوم أقطف ثمرة السهر، وأهدي هذا النجاح لكل من ينتظر رؤيتي في القمة..

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على مفهوم انخفاض قيمة الأدوات المالية وفق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 9 (IFRS 9)، مع إبراز أهم الفروقات بينه وبين نظام محاسبي المالي الجزائري (SCF)، ودراسة مدى إمكانية تطبيقه في بيئة الأعمال الجزائرية.

اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، حيث تم تناول الجانب النظري المتعلق بالأدوات المالية ونموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة (ECL)، إضافة إلى دراسة ميدانية باستعمال استبيان موجه لعينة من المحاسبين والمختصين بولاية ورقلة، وتحليل النتائج باستخدام برنامج SPSS.

وقد توصلت الدراسة إلى أن تطبيق المعيار IFRS 9 يساهم في تحسين جودة المعلومات المالية وتعزيز الشفافية، إلا أن تطبيقه في الجزائر يواجه بعض الصعوبات، أهمها نقص الأنظمة المعلوماتية والبيانات والكفاءات المتخصصة.

الكلمات المفتاحية:

انخفاض قيمة الأدوات المالية، IFRS 9، الخسائر الائتمانية المتوقعة، SCF، المخاطر الائتمانية، جودة المعلومات المالية.

Abstract:

This study aims to identify the concept of impairment of financial instruments under the International Financial Reporting Standard No. 9 (IFRS 9), highlighting the main differences between it and the Algerian Financial Accounting System (SCF), as well as examining the possibility of its application in the Algerian business environment.

The study relied on the descriptive analytical method, addressing the theoretical aspect related to financial instruments and the Expected Credit Losses (ECL) model, in addition to a field study based on a questionnaire distributed to a sample of accountants and financial specialists in Ouargla, with data analyzed using SPSS software.

The study concluded that the application of IFRS 9 contributes to improving the quality of financial information and enhancing transparency. However, its implementation in Algeria still faces several challenges, mainly the lack of information systems, data, and specialized competencies.

Keywords:

Impairment of Financial Instruments, IFRS 9, Expected Credit Losses (ECL), SCF, Credit Risk, Quality of Financial Information.

فهرس المحتويات

الصفحة	العنوان
I	الشكر والعرفان
II	الاهداء
III	الملخص
IV	فهرس المحتويات
VI	قائمة الجداول
VII	قائمة الاشكال
VIII	قائمة الملاحق
IX	قائمة الرموز والاختصارات
أ	مقدمة
الفصل الأول: الإطار النظري والمفاهيمي لانخفاض قيمة الأدوات المالية	
2	تمهيد
3	المبحث الأول: انخفاض قيمة الأدوات المالية وفق المعيار الدولي IFRS 9
11	المبحث الثاني: انخفاض القيمة وفق نظام محاسبي مالي SCF
15	المبحث الثالث : الدراسات السابقة
22	خلاصة الفصل

الفصل الثاني: الدراسة الميدانية

18	تمهيد
19	المبحث الأول: الطريقة والأدوات المستخدمة في الدراسة
29	المبحث الثاني: عرض نتائج الدراسة الميدانية ومناقشتها
41	خلاصة الفصل
45	خاتمة
49	قائمة المراجع
53	الملاحق
	الفهرس

قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
جدول رقم 1	يبيّن توزيع عينة الدراسة	20
جدول رقم 2	يبيّن توزيع أفراد العينة حسب خاصية طبيعة المؤسسة	20
الجدول رقم 3	يبيّن توزيع أفراد العينة حسب خاصية السن	22
الجدول رقم 4	يبيّن توزيع أفراد العينة حسب خاصية المؤهل العلمي	23
الجدول رقم 5	يبيّن توزيع أفراد العينة حسب خاصية الوظيفة	24
الجدول رقم 6	يبيّن مجال المتوسط الحسابي المرجح لمقياس ليكارت الثلاثي	27
الجدول رقم 7	يبيّن معامل الثبات باستخدام طريقة ألفا كرونباخ	28
الجدول رقم 8	يبيّن خصائص الاستبيان	29
الجدول رقم 9	يبيّن نتائج اختبار طبيعة التوزيع لمتغيري (البنية التحتية، تقييم الخسائر)	30
الجدول رقم 10	يبيّن المتوسط الحسابي والانحراف المعياري والدرجة والرتبة لمحور البنية التحتية	31
الجدول رقم 11	يبيّن المتوسط الحسابي والانحراف المعياري والدرجة والرتبة لمحور تقييم الخسائر	34
الجدول رقم 12	يبيّن معامل الارتباط الخطي بين المتغير المستقل والمتغير التابع	36
الجدول رقم 13	يبيّن قيم تباين خط الانحدار لمتغيرات الدراسة: تحليل التباين الأحادي ANOVA ^a	37

39	Coefficients ^a يبين قيم معاملات خط الانحدار المعاملات	الجدول رقم 14
40	يبين قيم مستوى الدلالة لإجابات أفراد العينة حول تقييم الخسائر حسب الخصائص الشخصية	الجدول رقم 15

قائمة الاشكال

الصفحة	عنوان الشكل	رقم الشكل
21	الدائرة النسبية لتوزيع أفراد العينة حسب خاصية طبيعة المؤسسة	الشكل رقم 1
23	الأعمدة البيانية النسبية لتوزيع أفراد العينة حسب خاصية السن	الشكل رقم 2
24	الدائرة النسبية لتوزيع أفراد العينة حسب خاصية المؤهل العلمي	الشكل رقم 3
26	الدائرة النسبية لتوزيع أفراد العينة حسب خاصية الوظيفة	الشكل رقم 4
37	الرسم البياني لمدى ملائمة خط الانحدار للعلاقة بين المتغير التابع والمتغير المستقل	الشكل رقم 5

قائمة الملاحق

الصفحة	عنوان الملحق	رقم الملحق
53	استمارة الاستبيان	الملحق رقم 01
56	مخرجات الاستبيان	الملحق رقم 02

قائمة الرموز والاختصارات

باللغة الإنجليزية	باللغة العربية	الرمز
International Financial Reporting Standard 9	المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 9	IFRS 9
Financial Accounting System	النظام المحاسبي المالي	SCF
Expected Credit Losses	الخسائر الائتمانية المتوقعة	ECL
Probability of Default	احتمالية التعثر	PD
Loss Given Default	الخسارة عند التعثر	LGD
Exposure at Default	التعرض عند التعثر	EAD
Statistical Package for the Social Sciences	الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية	SPSS
International Accounting Standards	معايير المحاسبة الدولية	IAS
Net Carrying Value	القيمة المحاسبية الصافية	VNC
Analysis of Variance	تحليل التباين الأحادي	ANOVA

مقدمة

توطئة:

شهد النظام المالي العالمي في العقدین الأخيرین تحولات متسارعة فرضتها الأزمات المالية المتتالية، ولعل أبرزها أزمة الرهن العقاري عام 2008. هذه الأزمات كشفت عن "نقاط ضعف" هيكلية في الممارسات المحاسبية الدولية، خاصة فيما يتعلق بالاعتراف المتأخر بخسائر القروض والأدوات المالية. وفي هذا السياق، جاء إصدار مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم 9 (IFRS 9) كاستجابة جذرية تهدف إلى تعزيز الشفافية والتحوط الاستباقي للمخاطر.

ولعل من أهم ما جاء به هذا المعيار هو التنبؤ بخسار القيمة الانخفاض المحتمل في الأدوات المالية والذي يتطلب توفر مجموعة من العوامل والإمكانية التي تسمح بتطبيق الإجراءات الخاص بانخفاض القيمة.

تتجلى إشكالية الدراسة في الفجوة العمياء بين المتطلبات التقنية العالية للمعيار "IFRS 9" وواقع الممارسات المحاسبية في الجزائر؛ فبينما يفرض المعيار تبني نموذج استشرافي يعتمد على تقديرات احتمالية معقدة لخسائر القيمة، لا يزال نظام محاسبي مالي (SCF) في الجزائر يميل نحو الحيلة والحذر التقليدي والارتباط الوثيق بالقواعد الجبائية.

تطرح هذه الوضعية تساؤلات ملحة حول مدى توفر "البنية التحتية للبيانات التاريخية" في المؤسسات والبنك الجزائرية، وقدرتها على بناء نماذج رياضية تتنبأ بالمتغيرات الاقتصادية الكلية، خاصة في ظل بيئة أعمال تتميز بنقص الشفافية المعلوماتية وصعوبة قياس المخاطر بدقة. ومن هنا، تبرز الحاجة للبحث في ما إذا كان التطبيق الفعلي للمعيار سيعزز من جودة القوائم المالية، أم أنه سيصطدم بعقبات هيكلية تجعل من تنفيذه مجرد إجراء شكلي بعيد عن جوهره الرقابي.

إشكالية الدراسة

تتمحور المشكلة الرئيسية للبحث حول التساؤل التالي:

"ما مدى إمكانية تطبيق نموذج انخفاض قيمة الأدوات المالية وفق المعيار IFRS 9 في بيئة الأعمال الجزائرية، وما هي المتطلبات والعقبات التي تواجه هذا التطبيق؟"

الأسئلة الفرعية:

(1) هل تتوفر البيئة الاقتصادية الجزائرية على البنية التحتية (البيانات، الأنظمة الآلية، الخبرات) اللازمة لتبني

متطلبات انخفاض القيمة وفق المعيار 9؟

(2) هل يتم تقييم الخسائر الائتمانية للموجودة المالية عند الاعتراف الاولي.

(3) هل يتم إعادة تقييم الخسائر الائتمانية للموجودة المالية عند وجود مؤشرات تؤثر على جدارتها الائتمانية.

فرضيات الدراسة:

لإجابة على التساؤلات المطروحة، نعتمد الفرضيات التالية:

الفرضية الرئيسية: توجد نظرية لتطبيق المعيار، لكن الواقع الميداني في الجزائر يواجه تحديات تقنية وتنظيمية تحول دون

التطبيق الكامل والفوري لنموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة.

الفرضيات الفرعية:

✓ يساهم تطبيق المعيار IFRS 9 في تقديم معلومات مالية أكثر شفافية وواقعية حول جودة الأصول المالية

مقارنة بالنظام الحالي.

✓ نظام محاسبي ماليالجزائري (SCF) يحتاج إلى تعديلات جوهرية في جانب الأدوات المالية ليتوافق مع

مستجدات المعيار الدولي رقم 9.

✓ نقص البيانات التاريخية وغياب التوقعات الاقتصادية الكلية الدقيقة يشكل العائق الأكبر أمام المؤسسات

الجزائرية لتطبيق نموذج (ECL).

أهداف البحث

يهدف هذا البحث إلى تحقيق ما يلي:

✓ التأصيل النظري: فهم دقيق للمعيار IFRS 9 وخاصة نموذج انخفاض القيمة القائم على التوقعات.

✓ المقارنة التحليلية: إبراز نقاط الاختلاف والتشابه بين الممارسة المحاسبية الجزائرية الحالية والمتطلبات الدولية.

✓ تشخيص الواقع: تسليط الضوء على قدرة المؤسسات الجزائرية (وخاصة البنوك) على الانتقال نحو تطبيق المعيار.

✓ تقديم المقترحات: وضع جملة من التوصيات لصناع القرار والمحاسبين لتسهيل عملية التكيف مع المعايير الدولية الجديدة.

دوافع اختيار الموضوع:

تعود دوافع اختيار هذا الموضوع إلى الأهمية المتزايدة التي يكتسبها المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 9 (IFRS 9) في تحسين جودة التقارير المالية وتعزيز الشفافية في المؤسسات الاقتصادية، خاصة في ظل التغيرات الاقتصادية العالمية وتزايد المخاطر الائتمانية. كما أن موضوع انخفاض قيمة الأدوات المالية يعد من المواضيع الحديثة التي فرضت نفسها بقوة على الساحة المحاسبية الدولية، إضافة إلى الرغبة في معرفة مدى جاهزية بيئة الأعمال الجزائرية لتبني هذه المعايير الدولية ومواكبة التطورات المحاسبية الحديثة.

حدود الدراسة:

للإجابة على الإشكالية المطروحة والتوصل إلى النتائج المرجوة، ارتبطت الدراسة بالحدود التالية:

• **الحدود الموضوعية:** تقتصر الدراسة على تحليل إمكانية تطبيق منهجية انخفاض قيمة الأدوات المالية وفق

المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 9 (IFRS 9)، مع التركيز على نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة

(ECL) ومقارنته بنظام محاسبي مالي جزائري (SCF).

• **الحدود المكانية:** أجريت الدراسة الميدانية على عينة من المحاسبين والمختصين في المجال المالي والمحاسبي بولاية

ورقلة .

• **الحدود الزمنية:** تم إنجاز الدراسة خلال السنة الجامعية 2025-2026 .

- الحدود البشرية :شملت الدراسة مجموعة من المحاسبين، الخبراء المحاسبين، والإطارات المالية العاملين بالمؤسسات الاقتصادية .

المنهج المستخدم:

اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي باعتباره الأنسب لمعالجة هذا النوع من المواضيع، حيث تم الاعتماد على الجانب الوصفي في عرض المفاهيم المتعلقة بالمعيار الدولي IFRS 9 وانخفاض قيمة الأدوات المالية، بينما تم توظيف الجانب التحليلي لدراسة واقع تطبيق هذه المنهجية في بيئة الأعمال الجزائرية وتحليل نتائج الدراسة الميدانية باستخدام برنامج SPSS.

صعوبات الدراسة:

واجهت الدراسة مجموعة من الصعوبات، من أهمها:

- صعوبة الحصول على مراجع حديثة ومتخصصة تتناول تطبيق المعيار IFRS 9 في البيئة الجزائرية .
- محدودية الدراسات التطبيقية المتعلقة بنموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة (ECL).
- صعوبة جمع البيانات الميدانية من بعض المؤسسات بسبب نقص التعاون أو ضيق الوقت .
- تعقيد الجوانب التقنية والإحصائية المرتبطة بقياس الخسائر الائتمانية المتوقعة .

هيكل البحث:

من أجل الإجابة على إشكالية الدراسة وتساؤلاتها تم تقسيم البحث إلى فصلين بعد المقدمة كما يلي:

- الفصل الأول : بعنوان الإطار النظري والمفاهيمي لانخفاض قيمة الأدوات المالية، وتم التطرق فيه إلى مفهوم انخفاض القيمة وفق المعيار الدولي IFRS 9 ونظام محاسبي مالي SCF، إضافة إلى دراسة نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة وأهم الفروقات بين النظامين .

- الفصل الثاني :خصص للدراسة الميدانية، حيث تم عرض الطريقة والأدوات المستخدمة في الدراسة، ثم تحليل نتائج الاستبيان ومناقشتها واختبار فرضيات الدراسة باستخدام الأساليب الإحصائية المناسبة.

الفصل الأول

الإطار النظري والمفاهيمي لانخفاض قيمة الأدوات المالية

تمهيد

يعد الانتقال من نموذج "الخسائر المتكبدة" الذي كان يعتمد المعيار المحاسبي الدولي رقم 39 (IAS 39)، إلى نموذج "الخسائر الائتمانية المتوقعة"، في ظل المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 9 (IFRS 9)، تحولاً جذرياً في فلسفة القياس المحاسبي. هذا التحول لم يكن مجرد تعديل تقني، بل جاء كاستجابة لدروس الأزمة المالية العالمية لعام 2008، حيث عيب على النموذج القديم اعترافه "بالتأخر جداً والقليل جداً" بالخسائر.

المبحث الأول: انخفاض القيمة وفق المعيار الدولي للتقارير المالية IFRS 9

المطلب الأول: مفهوم انخفاض القيمة ونطاق تطبيقه في ظل IFRS 9.

يمثل نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة في ظل المعيار الدولي IFRS 9 تحولاً جذرياً نحو الاعتراف الاستباقي بالمخاطر قبل حدوثها، بدلاً من انتظار تحقق الخسارة. ويهدف هذا المطلب إلى تحديد كيفية قياس انخفاض القيمة وتحديد فئات الأصول المالية التي تخضع لهذه القواعد المحاسبية الدقيقة.

أولاً: مفهوم انخفاض القيمة

تعد عملية تقييم الأصول من الركائز الأساسية في الإدارة المحاسبية والمالية، حيث أن قيمة أي عنصر مقيد في الميزانية ليست ثابتة، بل تخضع لمتغيرات السوق، التقدم التكنولوجي، أو حتى الاستخدام الفيزيائي. عندما يتضح أن القيمة الحقيقية للأصل أصبحت أقل من قيمته الدفترية المسجلة بشكل ملحوظ، نكون بصدد ما يعرف بـ "انخفاض القيمة"

ويمكن تعريف انخفاض القيمة وفق هذا المنظور الجديد على أنه:

"النقص في القيمة الدفترية للأصل المالي نتيجة لعدم قدرة المنشأة على استرداد كامل التدفقات النقدية التعاقدية في مواعيد استحقاقها. وبموجب المعيار IFRS 9، لا يتعين على المنشأة انتظار وقوع حدث ائتماني (مثل التعثر في السداد) للاعتراف بانخفاض القيمة، بل يجب عليها تقدير الخسائر التي يتوقع حدوثها في المستقبل والاعتراف بها فوراً في تاريخ التقرير المالي.¹

¹ ، جمال. المعايير الدولية للتقارير المالية IFRS: الإطار النظري والتطبيق العملي. الطبعة الأولى، القاهرة: دار النهضة العربية، ص. 145

الفصل الأول: الإطار النظري والمفاهيمي لانخفاض قيمة الأدوات المالية

ويمكن تعريفه أيضاً "تقدير احتمالي للقيمة الحالية لكافة عجز التدفقات النقدية عبر العمر المتوقع للأداة المالية. ويتمثل هذا العجز في الفرق بين التدفقات النقدية التعاقدية المستحقة للمنشأة والتدفقات النقدية التي تتوقع المنشأة فعلياً تحصيلها، مخصومة بسعر الفائدة الفعلي الأصلي".¹

ويمكن صياغة المفهوم انخفاض القيمة: حسب المعايير المحاسبية الدولية بأنها النقص الذي يطرأ على قيمة الأصل عندما تتجاوز قيمته الدفترية المسجلة في الدفاتر قيمته الاستردادية. ويتم إثبات هذا الانخفاض كخسارة مالية فورية لضمان عدم إظهار الأصول في الميزانية بمبالغ تفوق ما يمكن تحصيله منها فعلياً سواء عن طريق البيع أو الاستخدام.

ثانياً: نطاق تطبيق انخفاض القيمة في ظل IFRS 9.

نطاق معيار الإبلاغ المالي (9) IFRS للأدوات المالية يغطي ما يلي:

- أدوات الدين المحتفظ بها ضمن نموذج الأعمال الذي يهدف إلى تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية، والتي لها تدفقات نقدية تعاقدية تكون فقط مدفوعات أصل المبلغ والفائدة على المبلغ الأساسي القائم (SPPI).

- أدوات الدين المحتفظ بها ضمن نموذج الأعمال الذي تهدف إلى تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية وبيع أدوات الدين، والتي لها تدفقات نقدية تعاقدية هي (SPPI) [المصطلح SPPI هو اختصار للجملة الإنجليزية Solely

Payments of Principal and Interest، يترجم إلى العربية بدفعات أصل المبلغ والفائدة فقط.]

- جميع أدوات الدين الأخرى (مثل أدوات الدين المدارة على أساس القيمة العادلة أو المحتفظ بها للبيع).²

ومع ذلك قد يقوم البنك بشكل غير قابل للإلغاء بالاختيار / التخصيص التالي عند الاعتراف الأولي بأصل مالي على أساس كل أصل على حدة:

¹ إسماعيل، إسماعيل. المحاسبة عن الأدوات المالية وفق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 9 (IFRS 9). دار الكتب الجامعية، طبعة 2021، ص 115
² منها، "أثر تطبيق معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم (9) 'الأدوات المالية' في تحسين مستوى الإفصاح في التقارير المالية في البنوك التجارية الأردنية"، مجلة الدراسات الجامعية للبحوث الشاملة، المجلد 5، العدد 18، 2022، ص 3456

الفصل الأول: الإطار النظري والمفاهيمي لانخفاض قيمة الأدوات المالية

- يجوز للبنك أن يختار بشكل غير قابل للنقض عرض التغييرات اللاحقة في القيمة العادلة لاستثمار في حقوق الملكية غير محتفظ به للمتاجرة، أو مقابل محتمل معترف به من قبل المشتري في اندماج الأعمال، الذي ينطبق عليه المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية (3) IFRS في الدخل الشامل الآخر (FVTOCI).
- قد يقوم البنك بشكل غير قابل للإلغاء بتخصيص أداة دين تفي بالتكلفة المطفأة أو القيمة العادلة، من خلال معايير الدخل الشامل الأخرى، كما تم قياسها بالقيمة العادلة من خلال بيان الربح أو الخسارة، إذا كان القيام بذلك يلغي أو يقلل بشكل كبير من عدم التطابق المحاسبي.¹

المطلب الثاني: نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة (ECL):

في يوليو 2014، أصدر مجلس معايير المحاسبة الدولية المعيار الدولي رقم 9 المتعلق بالأدوات المالية، والذي أدخل إطار "خسائر الائتمان المتوقعة (ECL)". يقدم هذا المحور ملخصاً لأهم ما جاء به هذا المعيار فيما يخص نموذج خسائر الائتمان المتوقعة.

أولاً: من الخسائر الائتمانية المتكبدة إلى الخسائر الائتمانية المتوقعة:

يعتبر نموذج خسائر الائتمان المتوقعة (ECL) الخاص بالمعيار الإبلاغ المالي رقم 09 نموذجاً استشرافياً أكثر منه مرتبطاً بالوقائع الحاضرة، حيث يتطلب من البنوك تحديث مبلغ الاعتراف بالخسائر في تاريخ كل تقرير ليس فقط عندما يكون دليل الخسارة واضحاً، ولكن أيضاً مع مراعاة جميع المعلومات المتوفرة في الماضي والحاضر والمستقبل.²

حيث كانت البنوك تحتفظ بمخصصات محددة في حال تكبدها للخسائر فقط، وعندما يعجز الطرف المقابل عن الوفاء بالتزاماته، "يشوب هذا النموذج أوجه قصور كبيرة لاسيما خلال فترات الركود الاقتصادي، وتتسم فترات الركود عادة بعدم قدرة عدد كبير من العملاء على الوفاء بالتزاماتهم المالية، مما يؤدي عموماً إلى زيادة في احتياجات البنوك من المخصصات، تصل في بعض الأحيان إلى درجة تحتاج فيها البنوك إلى جمع رأس مال إضافي . وبالتالي جاء

¹ مؤسسة المعايير الدولية للتقرير المالي ، المعيار الدولي للتقرير المالي 09 " الأدوات المالية " ، ترجمة الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين ، ترجمة الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين

² مؤسسة المعايير الدولية للتقرير المالي. المعيار الدولي للتقرير المالي 09 " الأدوات المالية " ، ترجمة الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين . ص33

الفصل الأول: الإطار النظري والمفاهيمي لانخفاض قيمة الأدوات المالية

هذا المعيار لتصحيح هذه الأوجه من القصور من خلال مطالبة البنوك بالاحتفاظ بمخصصات بشكل مسبق استناداً إلى توقعات الخسارة لديها عن طريق ما أسماه نموذج خسائر الائتمان المتوقعة (ECL).¹

حيث تعرف خسائر الائتمان المتوقعة على أنها: "تقدير احتماله مرجح للخسائر الائتمانية (أي القيمة الحالية لكل العجز النقدي) على مدى العمر المتوقع للأداة المالية. والعجز النقدي هو الفرق بين التدفقات النقدية واجبة السداد للمؤسسة وفقاً للعقد وبين التدفقات النقدية التي تتوقع المؤسسة استلامها.

ثانياً: مراحل احتساب المخاطر والخسائر الائتمانية المتوقعة:

اعتماداً على جودتها الائتمانية، يتم تصنيف الأصول المالية على ثلاث مراحل حيث:

المرحلة الأولى:²

في هذه المرحلة يتم تضمين الأصول المالية التي تتعرض لمخاطر ائتمانية منخفضة، حيث لا يمكن قياس زيادة كبيرة في مخاطر الائتمان منذ الاعتراف المبدئي حتى ولم يكن هناك انخفاض في القيمة بالنسبة لهذه الأصول فإن الخسارة الائتمانية المتوقعة يتم حسابها لمدة 12 شهراً، حيث يمكن القول إن الخسارة الائتمانية المتوقعة لـ 12 شهراً تحدث بسبب أحداث افتراضية ممكنة خلال 12 شهراً من تاريخ الإبلاغ. "ولكن غالباً ما يتم إساءة فهمها فهي في الواقع ما هي إلا 'العجز النقدي لفترة العمر' الذي ينتج إذا حدث تعثر في السداد في مدى 12 شهراً بعد تاريخ التقرير مرجحة باحتمال حدوث التعثر في السداد وعليه، فإن الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى 12 شهراً ليست هي الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر التي تكبدها المؤسسة من الأدوات المالية التي تتوقع أن يحدث تعثر سدادها خلال 12 شهراً التالية، وليست هي العجز النقدي المتوقع على مدى 12 شهراً .

¹ رضوان، حنان. مدخل النظرية المحاسبية، الإطار الفكري – التطبيقات العملية، عمان، الأردن: دار وائل للنشر.

² dr dirk, s. a.. credit risk according to ifrs09 : significant increase in credit risk and implications for financial institutions. surrey: university of surrey.P02

المرحلة الثانية:¹

في هذه المرحلة يتم تضمين الأدوات المالية التي تعرضت لزيادة كبيرة في مخاطر الائتمان منذ الاعتراف الأولي مع عدم تقديم دليل موضوعي على انخفاض القيمة، بالنسبة لهذه الأصول يتم إثبات خسائر الائتمان المتوقعة مدى الحياة ولكن لا تزال إيرادات الفوائد محسوبة على إجمالي القيمة الدفترية للأصل

خسائر الائتمان المتوقعة مدى الحياة هي "خسائر ائتمانية متوقعة ناجمة عن جميع أحداث التعثر المحتملة على مدى عمر الأداة المالية، كما أن المعيار حدد المؤشرات التي ينبغي أن تأخذها المؤسسة عند الاعتراف بالخسائر المتوقعة مدى الحياة

- تغييرات جوهرية فعلية ومتوقعة في النتائج التشغيلية للمقترض؛
- التغييرات الجوهرية في قيمة الضمانات المقدمة للالتزام؛
- تغييرات متوقعة في مستندات القرض مثل تغييرات في شروط العقد؛
- تغييرات جوهرية في الأداء والسلوك المتوقع للمقترض؛
- الدفعات التي استحققت خلال أكثر من 30 يوم ومع ذلك أوضح المعيار أن هذا الافتراض غير قاطع أي هو قابل للنقض.

المرحلة الثالثة:²

تتضمن هذه المرحلة الموجودات المالية التي حدث فيها دليل موضوعي على انخفاض القيمة في تاريخ التقرير، بالنسبة لهذه الأصول يتم إثبات خسائر الائتمان المتوقعة مدى الحياة وتحسب إيرادات الفوائد على صافي القيمة الدفترية بعد خصم مخصص الائتمان

¹ بشرى ، احمد . انعكاس تطبيق متطلبات IFRS09 في المحاسبة عن انخفاض قيمة القروض المصرفية على ادارة الارباح في المصارف العراقية. مجلة العلوم الاقتصادية والادارية، صفحة 635

² اسماء. المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 09 : لاحتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة للأدوات المالية . ورشة عمل بعنوان اخر المستجدات على معايير التقارير المالية الدولية IFRS،فلسطين، ص18

الفصل الأول: الإطار النظري والمفاهيمي لانخفاض قيمة الأدوات المالية

في هذا النهج الثلاثي المراحل قام مجلس معايير المحاسبة الدولية بتنفيذ تغيير عام من نموذج الخسارة المتكبدة إلى نموذج الخسارة المتوقعة، حيث يؤيد الاعتماد على المعلومات المستقبلية والتنبؤ للاعتراف بالخسائر الائتمانية على مدى عمر الأداة المالية، وحسب ما جاء في معيار الإبلاغ المالي رقم 09: "إذا أتيحت معلومات تطلعية للمستقبل معقولة ومؤيدة بدون تكلفة أو جهد لا مبرر لهما، فإنه لا يمكن للمؤسسة أن تعتمد فقط على معلومات تجاوز موعد الاستحقاق عند تحديد ما إذا كانت المخاطر الائتمانية قد زادت بشكل جوهري منذ الإثبات الأولي، بما في ذلك المعلومات بشأن الأحداث السابقة والظروف الحالية وتوقعات الظروف الاقتصادية المستقبلية

كما وأنه مثل ما يمكن للأداة المالية أن تنتقل بين المراحل تصاعدياً من المرحلة 1 إلى 2 و3، فإنه يمكن أيضاً أن تعود من 2 إلى 1 ومن 3 إلى 2 حسب تحسن قدرة العميل على السداد وتحسن الظروف الاقتصادية عامة.

ثالثاً: قياس خسائر الائتمان المتوقعة حسب IFRS 09:

بعد تحديد في أي مرحلة تنتمي إليها الأداة المالية، على المؤسسة في كل تاريخ تقرير أن تقيس مخصص خسائر الائتمان المتوقعة بطريقة تعكس:

- موضوعية المبلغ وأن يكون حسب احتمالات مرجحة حيث يتم تحديده من خلال تقييم مجموعة من النتائج المحتملة؛

- القيمة الزمنية للنقود؛

- معلومات معقولة وداعمة ومتاحة دون تكلفة أو جهد لا مبرر له في تاريخ التقرير حول الأحداث الماضية والظروف الحالية وتوقعات الظروف الاقتصادية المستقبلية.

الفصل الأول: الإطار النظري والمفاهيمي لانخفاض قيمة الأدوات المالية

كما أنه مثلما يتم قياس خسائر الائتمان المتوقعة على مستوى الأداة الفردية، فإنه يمكن اعتماد النهج الجماعي حيث يتم تجميع الأدوات المالية ذات المخاطر المتشابهة معاً، حيث لا يمكن رؤية التأثيرات إلا على مستوى جماعي، وقياس الخسائر الائتمانية المتوقعة بها بشكل جماعي¹

حيث يتم حساب هذه الخسائر عن طريق ضرب 3 مكونات رئيسية كما يلي:

الخسائر الائتمانية المتوقعة = احتمالية التعثر × الرصيد عند التعثر × الخسارة عند التعثر

$$ECL = PD \times EAD \times LGD$$

- احتمالية التعثر (PD): يعني أخذ بيانات سابقة لأداة مالية معينة ومقارنتها مع متغير اقتصادي وبيانات مستقبلية لنفس الأداة، ويتم اعتماد أكثر من متغير اقتصادي وصولاً إلى احتمالية التعثر وتكون احتمالية التعثر بنسبة مئوية. وكلما زادت احتمالية التعثر زادت المخاطر؛

- الرصيد عند التعثر (EAD): في هذه الحالة يتم احتساب الرصيد عند التعثر ويكون رقم وليس نسبة؛

- الخسارة عند التعثر (LGD): في هذه الحالة يتم احتساب الخسارة عند التعثر وتكون بنسبة مئوية وهنا تتحكم فيها الضمانات، حيث إذا كان الضمان أعلى من القرض هنا لا يحتسب له مخصص لتغطية المخاطر والخسائر الائتمانية المتوقعة.²

المطلب الثالث: القياس والمعالجة المحاسبية

تعتبر عملية قياس ومعالجة انخفاض قيمة الأدوات المالية من الركائز الأساسية في المحاسبة الحديثة، خاصة وفقاً

للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم 9 (IFRS 9)، الذي يعتمد على نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة

أولاً: قياس انخفاض القيمة (طرق الحساب)

¹ سميرة، "أثر الخسائر الائتمانية المتوقعة وفق المعيار الدولي رقم (09) على رأس المال التنظيمي: حالة بنك دبي الإسلامي"، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة عمار ثلجي بالأغواط (الجزائر)، المجلد 12، العدد 02، 2019، ص. 742

² محمد، صلاح علي أحمد؛ وأحمد، محمد المهدي الأمير. دراسة تحليلية مقارنة لمتطلبات الاعتراف والقياس المحاسبي بخسائر الائتمان المتوقعة بين الموضوع FASB – Subject Topic (ASC 326) والمعيار IFRS9 في ظل تفشي كورونا فيروس Covid-19. مجلة بحوث الإدارة والاقتصاد، المجلد 2، العدد 2 (عدد خاص)، ص ص 90-116

الفصل الأول: الإطار النظري والمفاهيمي لانخفاض قيمة الأدوات المالية

يعتمد القياس على تصنيف الأداة المالية ضمن ثلاث مراحل أساسية وفقاً لتغير المخاطر الائتمانية:

1- المراحل الثلاث لنموذج ECL:

- المرحلة الأولى (المخاطر منخفضة): يتم حساب الخسائر الائتمانية المتوقعة لفترة 12 شهراً قادمة.¹
- المرحلة الثانية (زيادة جوهرية في المخاطر): إذا زادت المخاطر الائتمانية بشكل ملحوظ منذ الاعتراف الأولي، يتم حساب الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدار كامل عمر الأداة.
- المرحلة الثالثة (تعثر ائتماني): عندما تصبح الأداة متعثرة بالفعل (مثل تأخر السداد لفترة طويلة)، يتم الحساب على مدار كامل العمر مع تعديل طريقة حساب الفائدة.

2- معادلة الحساب الأساسية:

يتم حساب الخسارة الائتمانية المتوقعة عادةً باستخدام المتغيرات التالية:

$$ECL = PD \times LGD \times EAD$$

- PD (احتمال التعثر): احتمالية عدم قدرة المدين على السداد.
- LGD (الخسارة في حال التعثر): نسبة المبلغ الذي لن يتم استرداده من إجمالي القيمة.
- EAD (التعرض عند التعثر): القيمة الإجمالية المعرضة للخطر وقت التعثر.

ثانياً: المعالجة المحاسبية (التسجيل المحاسبي)

عند تحديد قيمة الانخفاض، يتم تسجيلها في الدفاتر لتعكس القيمة الاستردادية الحقيقية للأداة المالية.

أولاً: قيد إثبات خسارة انخفاض القيمة:

يتم تحميل الخسارة على قائمة الدخل (حساب الأعباء) مقابل تكوين محصص (حساب ميزانية):

- من ح/ محصص خسائر القيمة (أو حساب الأعباء/الخسائر)
- إلى ح/ محصص تدني قيمة الأدوات المالية (حساب مقابل للأصول)¹

¹ سعدان، "المحاسبة المالية وفق النظام المحاسبي المالي"، دار هومة، الجزائر، 2010، ص 142

ثانياً: في حالة استرداد القيمة (إلغاء الانخفاض):

إذا تحسنت الظروف الائتمانية في الفترات اللاحقة، يتم عكس القيد (بحدود ما تم تسجيله سابقاً):

• من ح/ محخص تدني قيمة الأدوات المالية

• إلى ح/ استرجاعات عن خسائر القيمة (إيرادات)²

المبحث الثاني: انخفاض القيمة وفق نظام محاسبي مالي SCF

المطلب الأول: مفهوم انخفاض القيمة والمؤشرات الدالة عليه في ال SCF

يعتبر مفهوم انخفاض قيمة الأصول من المبادئ الأساسية في نظام محاسبي مالي (SCF)، وهو يهدف إلى ضمان عدم

تسجيل الأصول في الميزانية بمبالغ تتجاوز قيمتها الحقيقية التي يمكن استردادها.³

أولاً: مفهوم انخفاض القيمة في ال SCF

يحدث انخفاض القيمة عندما تصبح القيمة المحاسبية الصافية (VNC) للأصل أكبر من قيمته القابلة للاسترداد.

– القيمة المحاسبية الصافية: هي تكلفة الأصل مطروحاً منها الاهتلاكات المتراكمة وخسائر القيمة السابقة.

– القيمة القابلة للاسترداد: هي القيمة الأعلى بين:

• القيمة العادلة : سعر البيع الصافي المحتمل للأصل.

• قيمة الاستخدام : القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة من استخدام الأصل.

إذا كانت القيمة القابلة للاسترداد أقل من القيمة المحاسبية، يجب على المؤسسة تسجيل خسارة قيمة في الحساب

681.

¹ لخضر ، نظام محاسبة مالية، دار النشر الأوراق الزرقاء، الجزائر، ط1، 2012، ص76

² صلاح علي أحمد محمد، محمد المهدي الأمير أحمد | دراسة تحليلية مقارنة لمتطلبات الاعتراف والقياس المحاسبي بخسائر الائتمان المتوقعة بين الموضوع (ASC 326) – FASB والمعيار IFRS9، ص141

³ مليكة، "تباين الالتزام بالقواعد المحاسبية للنظام المحاسبي المالي SCF في المؤسسات الجزائرية"، مجلة المالية والأسواق، جامعة مصطفى اسطمبولي معسكر، المجلد 11، العدد 01، ص. 116.130

ثانيا: المؤشرات الدالة على انخفاض القيمة

يحدث انخفاض القيمة عندما تتجاوز القيمة المحاسبية للأصل المالي قيمته الاستردادية.¹

1. مؤشرات خارجية:

* انخفاض كبير ومستمر في القيمة السوقية للأوراق المالية (الأسهم والسندات) في البورصة.

* حدوث تغيرات سلبية في البيئة القانونية أو الاقتصادية أو التقنية التي تؤثر على الجهة المصدرة للأصل المالي.

* ارتفاع أسعار الفائدة في السوق، مما يؤدي إلى انخفاض القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية للأصل المالي.

2. مؤشرات داخلية:

* صعوبات مالية كبيرة يواجهها المدين (الجهة التي اقترضت المال أو أصدرت السند).

* إخلال بالعقد، مثل التوقف عن دفع الفوائد أو أصل الدين.

* احتمال إشهار إفلاس المدين أو خضوعه لإعادة التنظيم المالي.

المطلب الثاني: المعالجة المحاسبية لانخفاض قيمة الأصول المالية

تخضع المعالجة المحاسبية لانخفاض قيمة الأصول المالية وفق نظام محاسبي مالي (SCF) لمبدأ الحيطة والحذر،

حيث يتم تسجيل خسارة القيمة عندما تصبح القيمة الواجب تحصيلها (القيمة القابلة للاسترجاع) أقل من القيمة

المحاسبية الصافية.²

تحديد وجود مؤشر على انخفاض القيمة

يجب على المؤسسة في نهاية كل سنة مالية تقدير ما إذا كانت هناك دلالة موضوعية على انخفاض قيمة

الأصول المالي، مثل:

- صعوبات مالية كبيرة لدى الجهة المصدرة للسندات.

¹ طاهر، تقنيات البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ص 187.

² عبد القادر، "قياس انخفاض قيمة الأصول وفقا لمعايير المحاسبة الدولية (IASs) - دراسة مقارنة مع نظام محاسبي مالي (SCF) -"، مجلة دفاتر بواذكس، جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم، العدد رقم 06، ص 60، 69.

الفصل الأول: الإطار النظري والمفاهيمي لانخفاض قيمة الأدوات المالية

- تأخر في سداد الفوائد أو أصل الدين.

- احتمال إفلاس المدين أو إعادة التنظيم المالي.

المطلب الثالث: مقارنة تحليلية بين SCF و IFRS 9

يُعد التقارب بين نظام محاسبي مالي (SCF) والمعايير الدولية للتقارير المالية (IFRS) ضرورة حتمية لضمان شفافية القوائم المالية وقابليتها للمقارنة. ومع ظهور المعيار الدولي رقم 09 (IFRS 9)، حدث تحول جذري في كيفية الاعتراف بالأدوات المالية وتقييم مخاطرها، مما أوجد فجوة تقنية بين الممارسة المحاسبية المحلية في الجزائر والمعايير العالمية الحديثة.

أولاً: من حيث فلسفة وأساس التصنيف

- في نظام محاسبي مالي (SCF)، يعتمد التصنيف بشكل أساسي على نية الإدارة عند حيازة الأصل المالي؛ أي هل تنوي المؤسسة الاحتفاظ به حتى تاريخ الاستحقاق أم للمتاجرة السريعة. هذا المنطق قد يكون ذاتياً ويصعب التحقق منه أحياناً.

- أما في المعيار الدولي (IFRS 9)، فقد تم استبدال "النية" بمعيارين موضوعيين وهما: نموذج أعمال المنشأة (كيف تدير المؤسسة أصولها لتحصيل التدفقات) واختبار خصائص التدفقات النقدية التعاقدية (هل يمثل التدفق النقدي فقط دفعات أصل الدين والفائدة). هذا التحول يجعل التصنيف أكثر دقة وارتباطاً بالواقع الاقتصادي للمؤسسة.¹

ثانياً: من حيث نموذج تدني القيمة (الخسائر الائتمانية)

- يعتمد نظام محاسبي مالي (SCF) على "نموذج الخسائر المحققة". وهذا يعني أن المؤسسة لا تعترف بتدني قيمة الأصل المالي (مثل ديون الزبائن) إلا إذا وقع حدث فعلي يدل على تعثر العميل (مثل الإفلاس أو التأخر الطويل). يسمى هذا الأسلوب أحياناً بـ "رد الفعل" لأنه ينتظر وقوع الضرر.

¹ باني، سيد علي والجوزي، جميلة. تحليل مدى توافق خصائص جودة المعلومات المالية بين نظام محاسبي مالي SCF ومعايير المحاسبة الدولية IAS/IFRS -دراسة ميدانية لآراء عينة من الأكاديميين والمهنيين في الجزائر-. مجلة اقتصاديات المال والأعمال، المجلد 08، العدد 01، ص . 263-287

الفصل الأول: الإطار النظري والمفاهيمي لانخفاض قيمة الأدوات المالية

- في المقابل، أحدث المعيار الدولي (IFRS 9) ثورة بتبني "نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة". بموجب هذا النموذج، يجب على المؤسسة تسجيل خسارة محتملة منذ اليوم الأول لنشوء الدين، بناءً على احتمالات التعثر المستقبلية والتوقعات الاقتصادية، حتى لو كان العميل ملتزماً بالسداد حالياً.¹

ثالثاً: من حيث فئات الأصول المالية والتقييم

- في نظام محاسبي مالي (SCF)، تتوزع الأصول على أربع فئات (قروض وديون، أصول محتفظ بها للاستحقاق، أصول متاحة للبيع، وأصول بالقيمة العادلة من خلال النتيجة). هذا التعدد قد يؤدي أحياناً إلى تداخل في المعالجة المحاسبية.

- بينما قام المعيار الدولي (IFRS 9) بتبسيط هذه الفئات إلى ثلاث فقط (التكلفة المطفأة، القيمة العادلة من خلال الدخل الشامل، والقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة). هذا التبسيط يهدف إلى جعل القوائم المالية أكثر قابلية للمقارنة والفهم من قبل المستثمرين.²

رابعاً: من حيث الأدوات المشتقة ومحاسبة التحوط

- يفتقر نظام محاسبي مالي (SCF) إلى تفاصيل دقيقة وشاملة حول معالجة المشتقات المالية المعقدة وعمليات التحوط ضد المخاطر، ويكتفي بمبادئ عامة.³

- على العكس تماماً، يقدم المعيار الدولي (IFRS 9) إطاراً تقنياً متطوراً يربط بين الممارسات المحاسبية واستراتيجيات إدارة المخاطر الفعلية في المؤسسة، مما يقلل من الفجوة بين الواقع الإداري والتقرير المالي.

¹ سمير، محاضرات في المعايير الدولية للتقارير المالية والنظام المحاسبي المالي، جامعة الجزائر 3، كلية العلوم الاقتصادية، ص 45

² بوشحيط، حكيم، المحاسبة المالية وفق المعايير الدولية IFRS ونظام محاسبي مالي SCF، دار هومة للنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، الجزائر، ص 145.

³ كريم، د. مصطفى السيد، د. محمد حمدي، د. محمود اسماعيل محفوظ اسماعيل. المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية. القاهرة: جامعة القاهرة، كلية التجارة، قسم المحاسبة. ص 252

المبحث الثالث: الدراسات السابقة

ان المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، وخاصة معيار الإبلاغ المالي الدولي IFRS 9، من أهم التطورات الحديثة في مجال المحاسبة والقطاع المصرفي، لما لها من دور بارز في تحسين جودة التقارير المالية وتعزيز الشفافية وإدارة المخاطر الائتمانية. وقد جاء هذا المعيار استجابةً للتحديات التي كشفت عنها الأزمات المالية العالمية، خصوصًا فيما يتعلق بضعف نماذج الاعتراف بالخسائر الائتمانية وتأخر الإفصاح عنها. لذلك اتجهت العديد من الدراسات إلى تحليل أثر تطبيق IFRS 9 على مختلف الجوانب المالية والمحاسبية داخل البنوك، مثل جودة الإفصاح المالي، وإدارة الأرباح، ورأس المال التنظيمي، وقياس انخفاض قيمة الأصول. وتتنوع الدراسات السابقة بين دراسات تطبيقية اعتمدت على تحليل البيانات المالية الفعلية للبنوك، ودراسات وصفية وتحليلية ركزت على تقييم آراء العاملين والمتخصصين، بالإضافة إلى دراسات نظرية مقارنة بين الأنظمة المحاسبية المحلية والمعايير الدولية. وقد ساهمت هذه الدراسات في توضيح أهمية IFRS 9 في تحسين جودة المعلومات المحاسبية، وتقليل ممارسات التلاعب المالي، وتعزيز الاستقرار المالي داخل القطاع المصرفي. ومن خلال عرض هذه الدراسات يمكن تكوين خلفية علمية تساعد على فهم طبيعة الموضوع الحالي وتحديد أوجه الاتفاق والاختلاف بين نتائج الدراسات السابقة.

المطلب الأول: الدراسات السابقة الأجنبية

الدراسة الأولى: دراسة سميرة مشراوي (2019). *أثر الخسائر الائتمانية المتوقعة على رأس المال التنظيمي*. مجلة العلوم الاقتصادية و التسيير.¹

تناولت الدراسة أثر الخسائر الائتمانية المتوقعة وفق IFRS 9 على رأس المال التنظيمي في بنك دبي الإسلامي، مع التركيز على العلاقة بين تطبيق هذا النموذج الجديد والمخاطر المصرفية. كما ركزت على تأثير التغير في المخصصات المحاسبية على الاستقرار المالي للبنك، وعلى مدى توافق IFRS 9 مع متطلبات لجنة بازل في إدارة المخاطر. حيث

¹ تمت زيارة الموقع يوم 10 أبريل 2026 على الساعة العاشرة صباحاً. <https://bucket.theses-algerie.com/files/repositories-dz/2827362459630731.pdf>

الفصل الأول: الإطار النظري والمفاهيمي لانخفاض قيمة الأدوات المالية

هدفت الدراسة إلى تحليل أثر تطبيق IFRS 9 على رأس المال التنظيمي للبنوك، ودراسة تأثير نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة على المخصصات المالية. كما سعت إلى تقييم مدى انعكاس هذا التغيير على الملاءة المالية للبنك. بالإضافة إلى ذلك، هدفت إلى توضيح العلاقة بين IFRS 9 ومعايير بازل، وفهم أثر ذلك على استقرار النظام المصرفي.

التحليل:

اعتمدت الدراسة على منهج تطبيقي باستخدام بيانات مالية فعلية لبنك دبي الإسلامي. وتم تحليل التغير في المخصصات المالية قبل وبعد تطبيق IFRS 9، مع التركيز على مؤشرات رأس المال التنظيمي. وأظهرت النتائج أن تطبيق المعيار أدى إلى زيادة في حجم المخصصات، مما أثر بشكل مباشر على رأس المال. كما بينت الدراسة وجود علاقة واضحة بين تطبيق IFRS 9 وإدارة المخاطر المصرفية.

الأهمية:

تمثل أهمية الدراسة في توضيح الأثر المباشر للمعايير المحاسبية على الاستقرار المالي للبنوك. كما تبرز العلاقة بين المحاسبة والرقابة المصرفية في إطار إدارة المخاطر. بالإضافة إلى ذلك، تساعد في فهم كيفية تأثير IFRS 9 على كفاءة النظام المالي. كما تعتبر مرجعاً مهماً للجهات الرقابية والبنوك في تقييم المخاطر الائتمانية.

التعليق:

تعتبر الدراسة قوية من الناحية التطبيقية لاعتمادها على بيانات مالية فعلية، لكنها محدودة لأنها اقتصر على بنك واحد فقط. وهذا قد يقلل من إمكانية تعميم النتائج على باقي البنوك. ومع ذلك فهي دراسة مهمة في تحليل أثر IFRS 9 على رأس المال التنظيمي.

الفصل الأول: الإطار النظري والمفاهيمي لانخفاض قيمة الأدوات المالية

الدراسة الثانية: دراسة بشرى نجم عبد الله المشهداني وأحمد جاسم (2019). أثر تطبيق IFRS 9 على إدارة الأرباح في المصارف العراقية. جامعة بغداد، قسم المحاسبة.¹

تناولت الدراسة أثر تطبيق IFRS 9 على إدارة الأرباح في المصارف العراقية، مع التركيز على دور المخصصات الجديدة في الحد من التلاعب المحاسبي وتحسين جودة القوائم المالية. كما درست مدى تأثير تغيير نموذج الاعتراف بالخسائر على سلوك الإدارة في إعداد التقارير المالية.

الأهداف:

هدفت الدراسة إلى معرفة أثر تطبيق IFRS 9 على إدارة الأرباح في البنوك العراقية، والكشف عن مدى مساهمته في تقليل التلاعب في النتائج المالية. كما سعت إلى تقييم جودة القوائم المالية بعد التطبيق، وتحليل أثر المعيار على مخصصات القروض. بالإضافة إلى ذلك، هدفت إلى دراسة مدى تعزيز المعيار لمصادقية التقارير المالية.

التحليل:

اعتمدت الدراسة على تحليل القوائم المالية ومقارنة البيانات قبل وبعد تطبيق IFRS 9 وتم استخدام أسلوب المقارنة الزمنية لقياس التغير في إدارة الأرباح. وأظهرت النتائج أن تطبيق المعيار ساهم في تقليل ممارسات إدارة الأرباح بشكل ملحوظ. كما بينت الدراسة تحسناً في مصادقية التقارير المالية.

الأهمية: تبرز أهمية الدراسة في كونها توضح الدور الرقابي لـ IFRS 9 في تحسين جودة التقارير المالية. كما تساعد في تعزيز الثقة بين المستثمرين والبنوك. بالإضافة إلى ذلك، تساهم في فهم العلاقة بين المعايير المحاسبية وسلوك الإدارة المالية.

التعليق و المناقشة:

تعد الدراسة مهمة لأنها تربط بين IFRS 9 وإدارة الأرباح بشكل مباشر، لكنها تحتاج إلى فترة زمنية أطول لتحليل النتائج بشكل أكثر دقة. كما أن توسيع العينة كان سيعزز من قوة النتائج.

الدراسة الثالثة : دراسة مها كريم عطية أبو يابس (2022). أثر تطبيق معيار IFRS 9 في تحسين مستوى

الإفصاح في البنوك التجارية الأردنية. مجلة الدراسات الجامعية للبحوث الشاملة.¹

تناولت هذه الدراسة أثر تطبيق معيار الإبلاغ المالي الدولي IFRS 9 على جودة الإفصاح المالي في البنوك التجارية الأردنية، مع التركيز على مدى تحسن الشفافية والموثوقية في القوائم المالية بعد اعتماد المعيار. كما اهتمت بدراسة التغيرات التي طرأت على جودة المعلومات المحاسبية نتيجة الانتقال من نموذج الخسائر المحققة إلى نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة. إضافة إلى ذلك، ركزت الدراسة على مدى قدرة IFRS 9 على تقليل الغموض المحاسبي وتحسين قابلية المعلومات للفهم من طرف مستخدمي القوائم المالية، خاصة المستثمرين والمحللين الماليين.

الأهداف:

هدفت الدراسة إلى قياس أثر تطبيق IFRS 9 على جودة الإفصاح المحاسبي داخل البنوك التجارية الأردنية، وتحديد مدى مساهمته في تحسين شفافية التقارير المالية. كما سعت إلى تقييم مستوى جودة المعلومات المحاسبية بعد التطبيق، وتحليل انعكاس ذلك على قرارات مستخدمي القوائم المالية. بالإضافة إلى ذلك، هدفت إلى دراسة درجة التزام البنوك بتطبيق متطلبات المعيار بشكل دقيق، وفهم أثر ذلك على البيئة المصرفية الأردنية بشكل عام.

التحليل:

¹ رابط الدراسة: <https://usrij.com/wp-content/uploads/2022/10/omarjamil9@hotmail.com2.pdf> تمت زيارة الموقع في 10 أبريل 2026 على الساعة الثامنة صباحاً.

الفصل الأول: الإطار النظري والمفاهيمي لانخفاض قيمة الأدوات المالية

اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، من خلال استخدام استبيانات موجهة للعاملين في البنوك التجارية الأردنية. وتم تحليل البيانات باستخدام الأساليب الإحصائية لقياس العلاقة بين تطبيق IFRS 9 وجودة الإفصاح. وقد أظهرت النتائج وجود علاقة إيجابية ذات دلالة إحصائية بين تطبيق المعيار وتحسن جودة المعلومات المالية. كما بينت الدراسة أن التحسن كان أوضح في جانب الشفافية والإفصاح مقارنة بالسنوات السابقة لتطبيق المعيار. إلا أن الدراسة ركزت على الجانب الإدراكي للمبحوثين أكثر من اعتمادها على التحليل المالي المباشر للقوائم المالية.

الأهمية:

تتبع أهمية هذه الدراسة من كونها تسلط الضوء على دور المعايير الدولية في تحسين جودة الإفصاح المالي داخل القطاع المصرفي. كما تساعد في فهم كيفية تأثير IFRS 9 على تعزيز الشفافية وتقليل عدم تماثل المعلومات بين البنوك ومستخدمي القوائم المالية. بالإضافة إلى ذلك، تساهم في دعم القرارات الاستثمارية من خلال تحسين موثوقية البيانات المالية. كما تعد مرجعاً مهماً لفهم العلاقة بين المعايير المحاسبية وجودة المعلومات.

مناقشة الدراسة و التعليق عليها:

تتميز الدراسة بجداعة موضوعها وأهميته في البيئة المصرفية، إلا أنها ركزت بشكل كبير على آراء العاملين دون تحليل معمق للقوائم المالية الفعلية. كما أن حجم العينة قد يحد من إمكانية تعميم النتائج على جميع البنوك. ومع ذلك، تبقى الدراسة مفيدة من الناحية التطبيقية في فهم أثر IFRS 9 على الإفصاح المالي.

المطلب الثاني: الدراسات السابقة الوطنية

الدراسة الرابعة : دراسة قادري عبد القادر (2016). قياس انخفاض قيمة الأصول وفق المعايير الدولية ونظام

محاسبي مالي *SCF*.¹

تناولت الدراسة المقارنة بين نظام محاسبي مالي الجزائري *SCF* ومعياري *IFRS 9* في ما يتعلق بقياس انخفاض قيمة الأصول المالية، مع التركيز على الاختلاف بين الخسائر المحققة والخسائر المتوقعة.

الأهداف:

هدفت إلى إبراز الفروقات بين النظام المحاسبي المحلي والمعايير الدولية، وتحليل طرق قياس انخفاض القيمة. كما سعت إلى تقييم مدى توافق النظام الجزائري مع *IFRS 9*.

التحليل:

اعتمدت الدراسة على التحليل المقارن للنصوص والمعايير المحاسبية دون استخدام بيانات ميدانية. وركزت على الجوانب النظرية والتقنية لعملية القياس المحاسبي.

الأهمية:

تساعد الدراسة في فهم الفجوة بين النظام المحلي والمعايير الدولية، وتدعم عملية التحديث المحاسبي في الجزائر.

التعليق و المناقشة:

الدراسة نظرية بالدرجة الأولى، لكنها مهمة لفهم الاختلافات التقنية بين الأنظمة المحاسبية.

¹ تمت زيارة الموقع يوم 14 أبريل 2026 على الساعة الخامسة مساءً <https://asjp.cerist.dz/en/article/30155>

الفصل الأول: الإطار النظري والمفاهيمي لانخفاض قيمة الأدوات المالية

من خلال استعراض الدراسات السابقة يتضح أن تطبيق معيار IFRS 9 كان له أثر واضح على تحسين جودة التقارير المالية وتعزيز الشفافية في القطاع المصرفي، إضافة إلى مساهمته في تطوير أساليب إدارة المخاطر وتقليل ممارسات إدارة الأرباح. كما أظهرت أغلب الدراسات وجود علاقة إيجابية بين تطبيق المعيار وتحسين مستوى الإفصاح والمصدقية المحاسبية، رغم اختلاف البيئات المصرفية والمنهجيات المستخدمة في التحليل. وفي المقابل، كشفت بعض الدراسات عن وجود تحديات مرتبطة بتطبيق المعيار، مثل تأثيره على رأس المال التنظيمي وارتفاع حجم المخصصات المالية، فضلاً عن محدودية بعض الدراسات من حيث حجم العينة أو الاعتماد على الجانب النظري دون التحليل التطبيقي الكافي. كما بينت الدراسات المقارنة وجود فجوة بين الأنظمة المحاسبية المحلية والمعايير الدولية، مما يؤكد الحاجة إلى المزيد من التحديث والتطوير في البيئة المحاسبية. وبناءً على ذلك، تشكل هذه الدراسات أساساً علمياً مهماً للدراسة الحالية، حيث تساعد في تحديد الإطار النظري والمنهجي للبحث، وتبرز الجوانب التي ما تزال بحاجة إلى مزيد من التحليل والدراسة، خاصة فيما يتعلق بأثر IFRS 9 على البيئة المصرفية في الدول العربية ومدى انعكاسه على جودة المعلومات المحاسبية والاستقرار المالي.

أهمية الدراسة:

تستمد هذه الدراسة أهميتها من كونها تعالج موضوعاً حديثاً وحساساً يرتبط مباشرة بسلامة المراكز المالية للمؤسسات. كما تكتسب أهمية خاصة في الجزائر نظراً للتوجه نحو الانفتاح الاقتصادي وجلب الاستثمارات الأجنبية التي تشترط لغة محاسبية عالمية موحدة.

خلاصة الفصل:

يستعرض هذا الفصل الأسس النظرية والمفاهيمية لانخفاض قيمة الأدوات المالية وفق المعيار الدولي للتقارير المالية IFRS 9، مبرزاً التحول الجذري من نموذج "الخسائر المحققة" إلى نموذج "الخسائر الائتمانية المتوقعة" ذو البعد الاستشرافي. ويركز الإطار المفاهيمي على تصنيف الأدوات المالية ضمن ثلاث مراحل تبعاً لتغير جودتها الائتمانية، مع الاعتماد على مؤشرات كمية ونوعية ومعلومات مستقبلية لتقدير المخاطر قبل وقوع التعثر فعلياً. كما يخلص الفصل إلى أن هذا الانتقال يهدف إلى تعزيز الشفافية المالية وتفادي الاعتراف المتأخر بالخسائر، مما يضع المؤسسات في بيئة الأعمال الجزائرية أمام تحديات تقنية تتطلب مواءمة الأنظمة المحاسبية مع المتطلبات الرياضية والإحصائية للمعيار.

الفصل الثاني

الدراسة الميدانية

تمهيد:

بعدما تناولنا في الفصل الأول الجزء النظري لدور البنية التحتية (البيانات، الأنظمة الآلية، الخبرات) اللازمة لتبني متطلبات انخفاض القيمة وفق المعيار 9 في تقييم الحسائر، سنحاول في هذا الفصل إسقاط مختلف جوانب الدراسة النظرية على عينة من المبحوثين، وذلك من خلال توزيع استبيان على عينة من المختصين ومعالجته باستخدام برنامج

SPSS

+ المبحث الأول: الطريقة والأدوات المستخدمة في الدراسة الميدانية

+ المبحث الثاني: تحليل النتائج ومناقشتها

المبحث الأول: الطريقة والأدوات المستخدمة في الدراسة الميدانية

سيتم في هذا المبحث تحديد الإطار المنهجي للدراسة الميدانية لهذا الموضوع ألا وهو دور البنية التحتية (البيانات، الأنظمة الآلية، الخبرات) اللازمة لتبني متطلبات انخفاض القيمة وفق المعيار 9 في تعزيز تقييم الخسائر، قصد تنظيم المعلومات بما فيها من تقديم العينة وعرض منهج الدراسة، والتطرق أيضا إلى الطريقة والأدوات المستخدمة في الدراسة من أجل الوصول إلى نتائج.

المطلب الأول: الطريقة المستعملة في الدراسة

سيتم من خلال هذا المطلب التعرف على كل من منهج الدراسة، مجتمع وعينة الدراسة، وفي الأخير خصائص عينة الدراسة، بغية التعرف على دور البنية التحتية (البيانات، الأنظمة الآلية، الخبرات) اللازمة لتبني متطلبات انخفاض القيمة وفق المعيار 9 في تعزيز تقييم الخسائر من خلال الاعتماد على البيانات والمعلومات اللازمة بعد جمعها وتحليلها.

الفرع الأول: منهج الدراسة:

يعتبر المنهج الطريقة التي يعتمد عليها الباحث في دراسته للوصول إلى النتائج والأهداف المسطرة، إذا يمثل المنهج الطريقة التي يتبعها الباحث لدراسة الموضوع أو ظاهرة معينة بغية التعرف على أسبابها وتقديم اقتراحات وحلول لها، بهدف تحقيق الأهداف المرجوة من بحثنا سنعتمد على:

أ- المنهج الوصفي التحليلي:

الذي من خلاله يتم جمع البيانات والمعلومات عن الظاهرة محل الدراسة، ووصف النتائج التي تم التوصل إليها وتحليلها وتفسيرها. والذي يمكننا بواسطته باستعمال الأدوات والأساليب الإحصائية في تحليل البيانات لاختبار صحة الفرضيات المطروحة.

الفصل الثاني: الدراسة الميدانية

الفرع الثاني: مجتمع وعينة الدراسة:

تمثل مجتمع الدراسة على مجموعة من المحاسبين والمختصين بورقلة، تم توزيع 30 استمارة على عينة البحث من مجتمع الدراسة واسترجاع 30 استمارة، حيث تم اختيار العينة العشوائية في توزيع الاستبيان. كانت الدراسة أو ملاحظة في تاريخ 2025.2026

الجدول رقم 01 يبين توزيع عينة الدراسة

النسبة	العدد	البيان
100%	30	عدد الاستثمارات الموزعة
100%	30	عدد الاستثمارات المسترجعة
0.0%	0	عدد الاستثمارات غير المسترجعة
100%	30	الاستثمارات القابلة للتحليل

المصدر: من اعداد الطالبين وفق توزيع الاستبيان.

الفرع الثالث: خصائص عينة الدراسة:

يقصد بخصائص عينة الدراسة كل البيانات الشخصية المتعلقة بأفراد عينة الدراسة المستجوبين، بغرض معرفة الخصائص الديموغرافية لهم.

أ_ طبيعة المؤسسة

الجدول رقم 02 يبين توزيع أفراد العينة حسب خاصية طبيعة المؤسسة

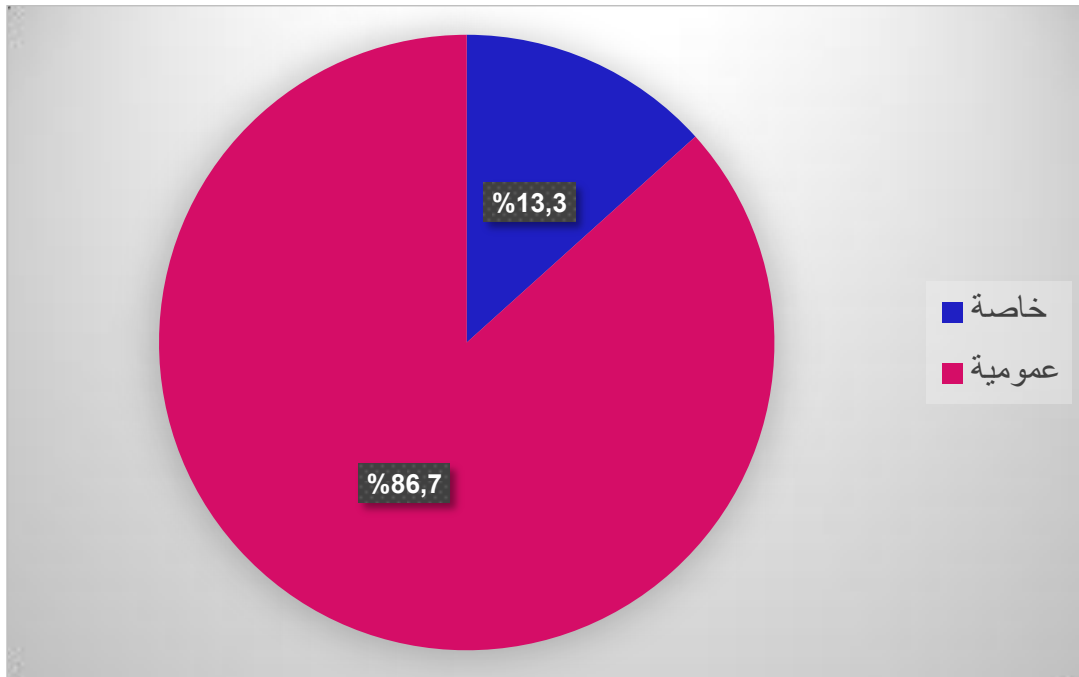
الرقم	المتغير	الفئة	التكرار	النسبة (%)
2	طبيعة	خاصة	4	13.3
	المؤسسة	عمومية	26	86.7
		المجموع الكلي	30	100.0

من إعداد الطالبين بالاعتماد على مخرجات SPSS

الفصل الثاني: الدراسة الميدانية

يوضح الجدول رقم 02 توزيع أفراد عينة الدراسة البالغ عددهم 30 مفردة حسب طبيعة المؤسسة التي ينتمون إليها. يُظهر التوزيع هيمنة واضحة للمؤسسات "العمومية"، حيث استحوذت على الغالبية العظمى من العينة بنسبة 86.7% (26 فرداً)، في حين اقتصر تمثيل المؤسسات "الخاصة" على نسبة 13.3% (4 أفراد فقط). ويعكس هذا التركز واقع بيئة الأعمال المدروسة التي يغطي عليها نشاط القطاع العام. كما يشير هذا التوزيع إلى أن النتائج والاستنتاجات التي ستسفر عنها هذه الدراسة حول مدى توفر البنية التحتية وإمكانية تطبيق منهجية انخفاض القيمة وفق معيار IFRS 9، ستعكس بشكل رئيسي واقع الممارسات المحاسبية والمالية ووجهة نظر المؤسسات العمومية الجزائرية بالدرجة الأولى.

الشكل رقم (01): الدائرة النسبية لتوزيع أفراد العينة حسب خاصية طبيعة المؤسسة



المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على مخرجات SPSS

ب_ السن:

الجدول رقم 03 يبين توزيع أفراد العينة حسب خاصية السن

الرقم	المتغير	الفئة	التكرار	النسبة (%)
3	السن	أقل من 30 سنة	6	20.0
		من 30 إلى 40 سنة	10	33.3
		من 41 إلى 50 سنة	10	33.3
		أكثر من 50 سنة	4	13.3
		المجموع الكلي	30	100

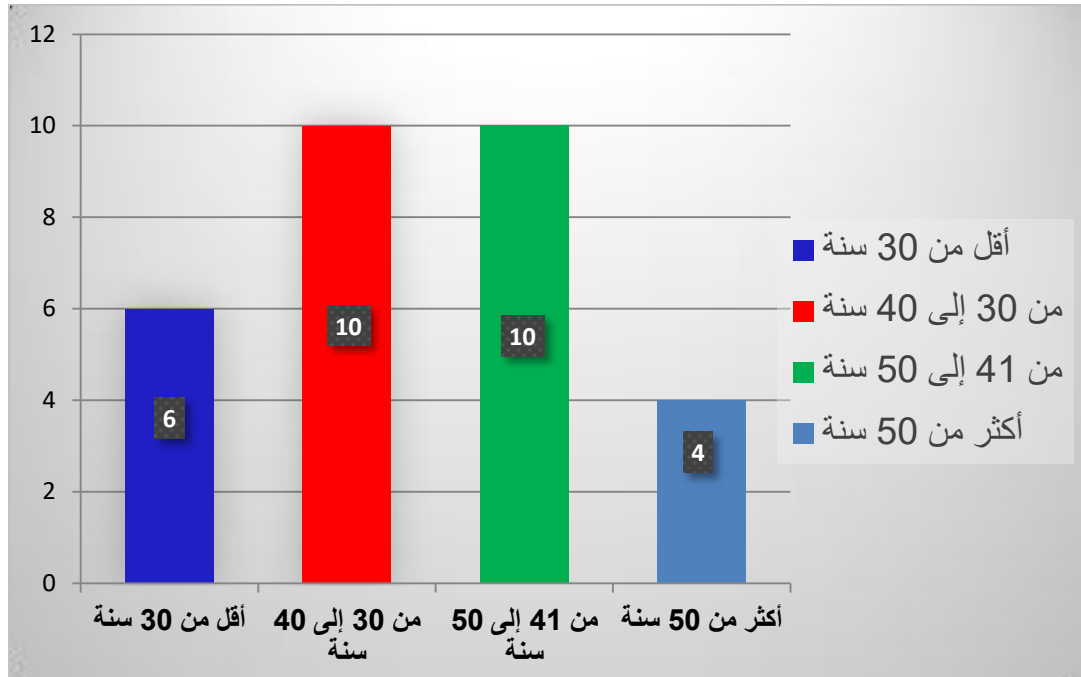
المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على مخرجات SPSS

يوضح الجدول رقم 03 توزيع أفراد عينة الدراسة البالغ عددهم 30 مفردة حسب الفئة العمرية. يُظهر التوزيع تركّزاً واضحاً لأفراد العينة في الفئتين العمريتين "من 30 إلى 40 سنة" و"من 41 إلى 50 سنة"، حيث استحوذت كل فئة على نسبة 33.3% (10 أفراد لكل منهما)، مما يعني أن ثلثي العينة (66.6%) تقع أعمارهم في الفئة المتوسطة (بين 30 و50 سنة). تليها فئة "أقل من 30 سنة" بنسبة 20.0%، بينما جاءت فئة "أكثر من 50 سنة" في المرتبة الأخيرة بنسبة 13.3%.

هذا التوزيع يُعد مؤشراً إيجابياً جداً؛ فهو يعكس أن أغلبية المستجوبين هم في مرحلة النضج المهني، حيث يمتلكون رصيلاً كافياً من الخبرة العملية التي تؤهلهم لتقييم الممارسات المحاسبية بدقة، وفي نفس الوقت هم في سن يسمح لهم بمواكبة واستيعاب التحديثات المحاسبية الدولية المعقدة، مثل متطلبات تطبيق معيار (IFRS 9)، مما يضيف موثوقية أكبر على إجاباتهم.

الفصل الثاني: الدراسة الميدانية

الشكل رقم (2): الأعمدة البيانية النسبية لتوزيع أفراد العينة حسب خاصية السن



المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على مخرجات SPSS

ج - المؤهل العلمي:

الجدول رقم 04 يبين توزيع أفراد العينة حسب خاصية المؤهل العلمي

الرقم	المتغير	الفئة	التكرار	النسبة (%)
4	المؤهل العلمي	ليسانس	14	46.7
		ماستر	14	46.7
		دكتوراه	2	6.7
		المجموع الكلي	30	100

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على مخرجات SPSS

يوضح الجدول رقم 04 توزيع أفراد عينة الدراسة البالغ عددهم 30 مفردة حسب المؤهل العلمي.

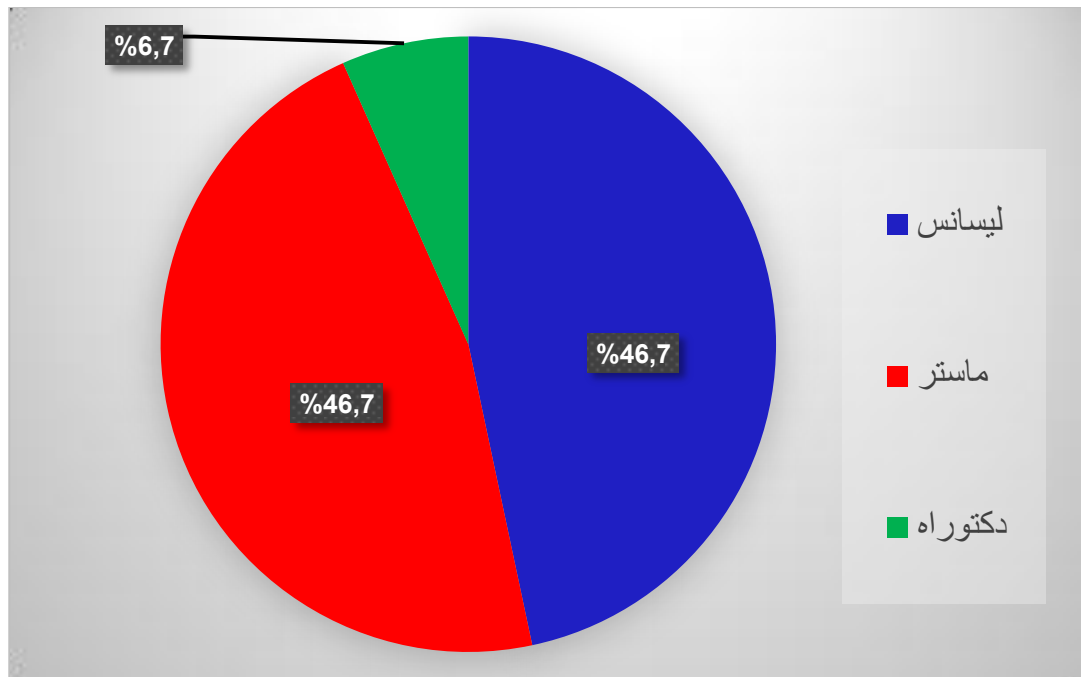
يُظهر التوزيع تساوياً تاماً بين حملة شهادتي "الليسانس" و"الماستر"، حيث استحوذت كل فئة على نسبة

46.7% (14 فرداً لكل منهما)، ليشكلاً معاً الغالبية العظمى من العينة بنسبة إجمالية تبلغ 93.4%.

الفصل الثاني: الدراسة الميدانية

في حين اقتصر تمثيل حملة شهادة "الدكتوراه" على نسبة 6.7% (فردان فقط). ويعكس هذا التوزيع أن جميع أفراد العينة دون استثناء يتمتعون بتأهيل جامعي عالٍ، وهو مؤشر إيجابي ومهم جداً يخدم أهداف الدراسة؛ فالمستوى التعليمي المتقدم (الجامعي وما بعد الجامعي) يضمن امتلاك المستجوبين للخلفية العلمية والمعرفية اللازمة لاستيعاب المفاهيم المحاسبية الدقيقة، وفهم التحديثات المعقدة المرتبطة بالمعايير الدولية للإبلاغ المالي، ولا سيما متطلبات القياس والاعتراف بانخفاض القيمة وفق معيار (IFRS 9).

الشكل رقم (3): الدائرة النسبية لتوزيع أفراد العينة حسب خاصية المؤهل العلمي



المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على مخرجات SPSS

د- الوظيفة:

الجدول رقم 05 يبين توزيع أفراد العينة حسب خاصية الوظيفة

الرقم	المتغير	الفئة	التكرار	النسبة (%)
5	الوظيفة	خبير محاسب	4	13.3
		مساعد خبير محاسب	6	20.0
		محاسب	9	30.0

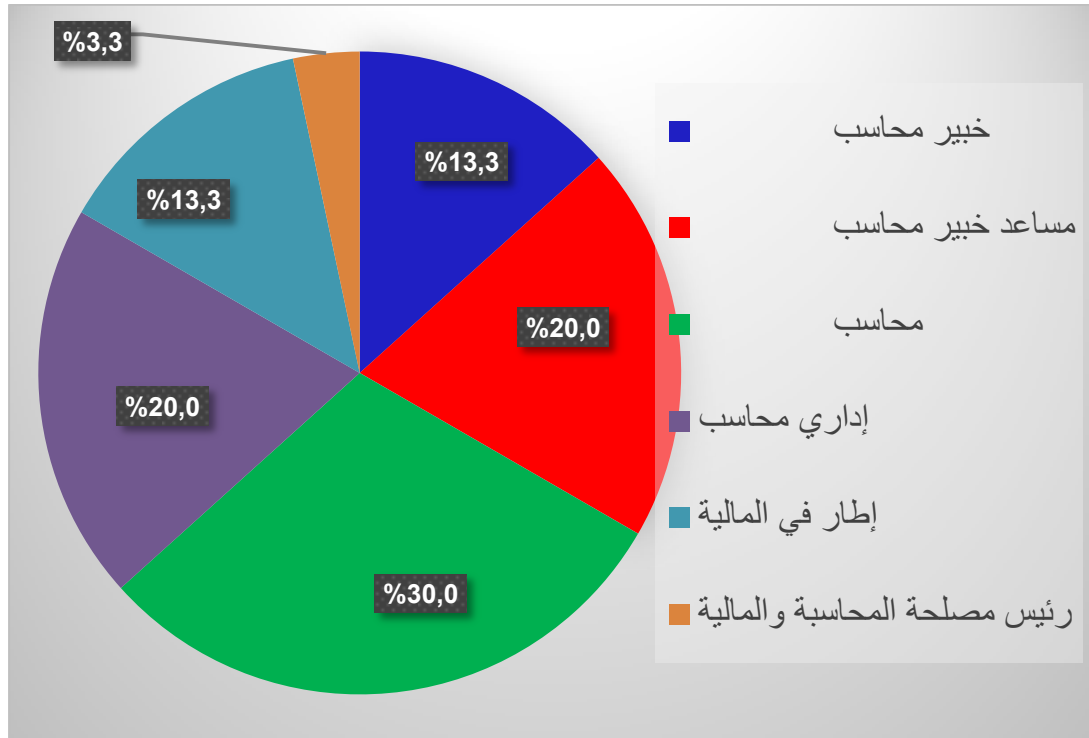
الفصل الثاني: الدراسة الميدانية

20.0	6	إداري محاسب		
13.3	4	إطار في المالية		
3.3	1	رئيس مصلحة المحاسبة والمالية		
100	30	المجموع الكلي		

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على مخرجات SPSS

يُظهر الجدول رقم 05 توزيع أفراد عينة الدراسة البالغ عددهم 30 مفردة حسب المسمى الوظيفي، حيث نلاحظ أن فئة "محاسب" تتصدر العينة بأعلى نسبة بلغت 30.0% (9 أفراد)، تليها فئة "مساعد خبير محاسب" و"إداري محاسب" بنسبة متساوية بلغت 20.0% لكل منهما. كما سجلت فئة "خبير محاسب" و"إطار في المالية" حضوراً بنسبة 13.3% لكل واحدة، في حين جاءت فئة "رئيس مصلحة المحاسبة والمالية" في المرتبة الأخيرة بنسبة 3.3%. ويعكس هذا التوزيع تنوعاً مهنيّاً جيداً ومناسباً جداً لطبيعة البحث؛ إذ يتركز جل أفراد العينة في وظائف ذات صلة تطبيقية ومباشرة بالممارسة المحاسبية والمالية، مما يعزز من مصداقية وموضوعية إجاباتهم المتعلقة بإمكانية تطبيق منهجية انخفاض القيمة للأدوات المالية وفق معيار IFRS 9 في بيئة الأعمال الجزائرية نظراً لاحتكاكهم العملي والمباشر بالبيانات والتقارير المالية.

الشكل رقم (4): الدائرة النسبية لتوزيع أفراد العينة حسب خاصية الوظيفة



المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على مخرجات SPSS

المطلب الثاني: الأدوات المستخدمة في الدراسة:

الفرع الأول: أداة الدراسة:

- الاستبيان:

تم استخدام الاستبانة كأداة رئيسية لجمع البيانات المتعلقة بالدراسة، وتم الاعتماد على بعض الدراسات

السابقة في صياغة فقراته، وقد قسمت إلى ثلاث أجزاء.

الجزء الأول: يتعلق بالمتغيرات الشخصية والوظيفية (طبيعة المؤسسة، العمر، المؤهل... الخ)

الجزء الثاني: يتعلق بالمتغير المستقل البنية التحتية (البيانات، الأنظمة الآلية، الخبرات) اللازمة لتبني متطلبات انخفاض

القيمة وفق المعيار 9

الجزء الثالث: يتعلق بالمتغير التابع تقييم الخسائر

والجدول التالي يوضح العبارات التي تخص كل بعد:

وللإجابة على العبارات الخاصة بالجزء الثاني والثالث في الاستبيان تم الاعتماد على مقياس ليكارت ذي 3 درجات، ونظرا لاستخدامه في الكثير من الدراسات السابقة في هذا المجال، يطلب من المتعاملين إعطاء درجة موافقتهم على كل عبارة من العبارات الواردة على مقياس " ليكارت الثلاثي " كما يلي:

- موافق تعطى لها 3 درجة.

- محايد تعطى لها 2 درجة.

- معارض تعطي لها 1 درجة.

ويقسم مقياس ليكارت " الثلاثي " كما هو موضح كما يلي:

الجدول رقم 06 يبين مجال المتوسط الحسابي المرجح لمقياس ليكارت الثلاثي

الترميز	درجة القبول	مجال المتوسط الحسابي المرجح	المستوى الموافق له
1	معارض	[1 - 11.67]	منخفض
2	محايد	[1.67 - 12.34]	متوسط
3	موافق	[2.34 - 3]	مرتفع

المصدر: من إعداد الطالبين بناء على الدراسات السابقة

الفرع الثاني: صدق وثبات الاستبيان

لقد تم استخدام التحكيم وإجراء الاختبارات للتحقق من صدق وثبات الاستبيان كما يلي:

الفصل الثاني: الدراسة الميدانية

1- صدق المحكمين: لمعرفة مدى وضوح وملائمة العبارات بالاستبيان الأولى تم عرضه على أساتذة في مجال

التخصص، وبعدها قاموا بتصويب الاستبيان ظهر في شكله النهائي.

2- ثبات الاستبيان: تم فحص عبارات الاستبيان من خلال معامل ألفا لكرونباخ الذي يعتبر نسبته مقبولة عند

القيمة (0.62) لكي نعتمد النتائج المتوصل إليها والجدول التالي يمثل قيمة معامل ألفا لكرونباخ لإجابات أفراد العينة

كما يلي:

الجدول رقم 07 يبين معامل الثبات باستخدام طريقة ألفا كرونباخ

المقياس	عدد العبارات	معامل ألفا كرونباخ
البنية التحتية	12	0.767
تقييم الخسائر	13	0.786

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على مخرجات SPSS

من الجدول نلاحظ أن معامل ألفا كرونباخ لمقياس البنية التحتية (البيانات، الأنظمة الآلية، الخبرات) اللازمة

لتبني متطلبات انخفاض القيمة وفق المعيار 9 قدر بـ 0.767 أي أن 76.7 بالمائة من المبحوثين سيكونون ثابتين في

إجاباتهم في حالة إعادة القياس وهو ما يشير إلى ثبات المقياس، ووصل معامل ألفا كرونباخ لمقياس تقييم الخسائر إلى

0.786 أي أن 78.6 بالمائة من المبحوثين سيكونون ثابتين في إجاباتهم في حالة إعادة القياس وهو ما يشير إلى

ثبات المقياس، وتعتبر النتائج على مستوى ممتاز من الثقة والثبات، وهذا يعني أن هناك استقرار بدرجة عالية في نتائج

الاستبيان.

الفرع الثالث: الأساليب الإحصائية المستخدمة

الفصل الثاني: الدراسة الميدانية

للإجابة عن أسئلة الدراسة واختبار صحة الفرضيات تم استخدام أساليب الإحصاء الوصفي والتحليلي حيث تم ترميز وإدخال المعطيات إلى الحاسوب باستخدام الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS) نسخة 22 للتوصل إلى ما يلي:

1- معامل الفا لكرونباخ لقياس الثبات؛

2- مقاييس الإحصاء الوصفي وذلك لوصف عينة الدراسة وإظهار خصائصها، وهذه الأساليب هي التكرارات والنسب المئوية والمتوسط الحسابي والانحرافات المعيارية للإجابة عن أسئلة الدراسة وترتيب عبارات كل متغير تنازلياً؛

3- اختبار كولموغوروف سميروف لاختبار طبيعة التوزيع للمتغيرين التابع والمستقل؛

4- مصفوفة الارتباطات لمعرفة العلاقات الارتباطية بين متغيرات الدراسة المستقلة والتابعة؛

5- تحليل الانحدار لاختبار صلاحية نموذج الدراسة وتأثير المتغير المستقل على المتغير التابع (تقييم الخسائر)؛

6- تحليل اختبار تي تاست (T test) وتحليل التباين الأحادي (One Way ANOVA) لاختبار

تأثيرات المتغيرات الشخصية على المتغير التابع.

جدول رقم 08 يبين خصائص الاستبيان

الخاصية	الوصف
أداة الدراسة	الاستبيان
منهج الدراسة	المنهج الوصفي التحليلي
مجتمع الدراسة	المحاسبون و المختصون في المجال المالي و المحاسبي بولاية ورقلة
عينة الدراسة	عينة عشوائية من المحاسبين و المختصين

الفصل الثاني: الدراسة الميدانية

حجم العينة	30 مفردة
عدد الإستبيانات الموزعة	30 استبيان
عدد فقرات الإستبيان	13 فقرة
إجمالي فقرات الإستبيان	25 فقرة
البيانات الشخصية	طبيعة المؤسسة، السن، المؤهل العلمي، الوظيفة
مقياس الدراسة	مقياس ليكرت الثلاثي
درجات مقياس ليكرت	موافق = 3، محايد = 2، معارض = 1
مجال المتوسط {1-1.67}	درجة منخفضة (معارض)
مجال المتوسط {1.67-2.34}	درجة متوسطة (محايد)
مجال المتوسط {2.34-3}	درجة مرتفعة (موافق)
معامل الثبات لخور البنية التحتية	0,767

المبحث الثاني: عرض نتائج الدراسة الميدانية ومناقشتها

سيتم في هذا المطلب عرض نتائج فرضيات الدراسة التي تم الوصول إليها ثم تحليلها.

المطلب الأول: التحقق من اعتدالية التوزيع:

لاختبار الفرضيات يجب أولاً معرفة طبيعة التوزيع لمتغيري (البنية التحتية (البيانات، الأنظمة الآلية، الخبرات) اللازمة لتبني متطلبات انخفاض القيمة وفق المعيار 9، تقييم الخسائر)، وعليه قمنا بحساب اختبار كولمغروف سميروف، والنتائج مبينة في الجدول التالي:

جدول رقم 09 يبين نتائج اختبار طبيعة التوزيع لمتغيري (البنية التحتية، تقييم الخسائر)

الفصل الثاني: الدراسة الميدانية

المقياس	قيمة اختبار كولموغوروف	درجة الحرية	الدلالة الإحصائية
البنية التحتية	0.174	30	0.062
تقييم الخسائر	0.198	30	0.071

المصدر: من إعداد الطالبين بناء على مخرجات برنامج SPSS

من خلال الجدول السابق نجد أن الدلالة الإحصائية في الحالتين أكبر من 0.05 وعليه فإن متغيري البنية التحتية (البيانات، الأنظمة الآلية، الخبرات) اللازمة لتبني متطلبات انخفاض القيمة وفق المعيار 9 وتقييم الخسائر يتبعان التوزيع الطبيعي، فهما إذن يحققان شرط الاعتدالية، وعليه يمكننا حساب الفروق باستخدام الاختبارات المعلمية (اختبار ت T TEST واختبار تحليل التباين الأحادي ANOVA).

المطلب الثاني: اختبار فرضيات الدراسة

1- الفرضية الأولى: تتوفر البيئة الاقتصادية الجزائرية بدرجة ذات دلالة إحصائية على البنية التحتية من بيانات،

أنظمة آلية، وخبرات، اللازمة لتبني متطلبات انخفاض القيمة وفق المعيار الدولي للتقارير المالية IFRS 9

وعليه قمنا بحساب المتوسط الحسابي والانحراف المعياري والدرجة والترتيب لكل عبارة، وهذا ما توضحه الجداول

التالية:

الجدول رقم 10 يبين المتوسط الحسابي والانحراف المعياري والدرجة والترتبة لمحور البنية التحتية

الدرجة	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الرتبة	العبارة
مرتفع	0.62	2.40	9	الاطار القانوني الجزائري الخاص بالمعاملات المالية والتجارية يتوافق مع الممارسات المالية والتجارية الدولية
مرتفع	0.48	2.67	1	النظام المالي الجزائري مرن ويسمح للشركات بتطوير ممارساتها المالية وفق احتياجاتها
مرتفع	0.63	2.47	6	تتوفر بيئة الاعمال الجزائرية على مصادر مختلفة للمعلومات يمكن للمؤسسة

الفصل الثاني: الدراسة الميدانية

الاعتماد عليها للتفسير علاقتها التجارية				
متوسط	0.53	2.00	12	تطبيق المعيار الدولي لأعداد التقارير المالية رقم 9 يتطلب تكاليف منخفضة
مرتفع	0.51	2.53	2	لدى المؤسسات الاقتصادية الكفاءة والمقدرة على تطبيق الممارسات المالية والمحاسبية الخاصة بالأدوات المالية المنصوص عليها في المعيار الدولي لأعداد التقارير المالية رقم 9
مرتفع	0.63	2.53	3	تتوفر البيئة الجزائرية على فرص للتكوين في مختلف المستجدات المرتبطة بمعايير المحاسبة والإبلاغ المالية الدولية
مرتفع	0.62	2.40	8	الإطار التنظيمي الحالي يسمح بتطبيق معايير المحاسبة والإبلاغ المالية الدولية بسهولة
مرتفع	0.50	2.40	7	الأنظمة المعلوماتية الحالية مهيأة لتطبيق المعيار الدولي لأعداد التقارير المالية رقم 9
مرتفع	0.73	2.53	4	الأنظمة الجبائية مساعدة على تبني معايير المحاسبة والإبلاغ المالية الدولية
مرتفع	0.51	2.47	5	تمتلك المؤسسات بنية تحتية وتكنولوجية مناسبة لمعالجة البيانات المتعلقة بالمخاطر الائتمانية
متوسط	0.55	2.20	11	يتملك المحاسبون المعرفة الكافية بمتطلبات انخفاض القيمة وفق المعيار الدولي لأعداد التقارير المالية رقم 9
متوسط	0.58	2.27	10	تتوفر برامج تدريبية تساعد المحاسبين والمهنيين على فهم وتطبيق متطلبات انخفاض القيمة وفق المعيار الدولي لأعداد التقارير المالية رقم 9
مرتفع	0.31	2.41	البنية التحتية	
الدلالة الإحصائية = 0.000		درجة الحرية = 29		قيمة ت = 10.279

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على مخرجات SPSS

يوضح الجدول رقم 09 التحليل الوصفي لآراء أفراد العينة حول المحور الأول المتعلق بتوفر البنية التحتية اللازمة

لتطبيق معيار IFRS 9

يتضح من النتائج الإجمالية أن هذا المحور قد سجل متوسطاً حسابياً بلغ 2.41 بانحراف معياري قدره

0.31، وهو ما يقابله درجة تقييم عامة (مرتفع).

الفصل الثاني: الدراسة الميدانية

يعكس هذا المؤشر الإحصائي اتجاهًا عامًا إيجابيًا وموافقة من قبل أفراد العينة (وهم من ذوي الاختصاص والممارسة) على أن البيئة الاقتصادية الجزائرية تمتلك مقومات البنية التحتية الأساسية، من الناحية التنظيمية والبيانات، التي تسمح بتبني متطلبات انخفاض القيمة للأدوات المالية.

بالتمعق في تفاصيل إجابات المبحوثين، نلاحظ تفاوتاً منطقيًا ودقيقاً يصف واقع الممارسة؛ حيث تصدرت العبارة المتعلقة بـ "مرونة النظام المالي الجزائري" الترتيب الأول بمتوسط حسابي مرتفع بلغ 2.67، تليها مباشرة العبارات التي تقيس كفاءة المؤسسات الاقتصادية وتوفر فرص التكوين والأنظمة الجبائية المساعدة (في المراتب الثانية، الثالثة والرابعة على التوالي) بمتوسط حسابي بلغ 2.53 لكل منها. في المقابل، تذيلت العبارة القائلة بأن "تطبيق المعيار يتطلب تكاليف منخفضة" الترتيب في المركز الثاني عشر بمتوسط 2.00 ودرجة (متوسط)، مما يدل على إدراك العينة للعبء المالي العالي لعملية التحول.

كما جاءت العبارات المتعلقة بامتلاك المحاسبين للمعرفة الكافية الدقيقة بالمعيار (المرتبة 11، بمتوسط 2.20) وتوفر البرامج التدريبية المتخصصة (المرتبة 10، بمتوسط 2.27) بدرجات تقييم متوسطة، مما يسلط الضوء على وجود نقص نسبي في الخبرة التقنية المتخصصة بالمعيار رقم 9، مقارنة بالجاهزية العامة للأنظمة.

لاختبار صحة الفرضية القائلة بتوفر البيئة الاقتصادية الجزائرية على البنية التحتية اللازمة، تم استخدام اختبار (T) لعينة واحدة (One-Sample T-Test).

أظهرت مخرجات الجدول أن قيمة (ت) المحسوبة بلغت 10.279 عند درجة حرية 29، وبمستوى دلالة إحصائية (Sig) يساوي 0.000. وبما أن مستوى الدلالة (0.000) هو أصغر تماماً من مستوى المعنوية المعتمد في الدراسات الإنسانية والاقتصادية (0.05)، فإننا نقبل الفرضية الأولى للدراسة. وعليه، يمكن تفسير هذه النتيجة إحصائياً وعملياً بأن البيئة الاقتصادية الجزائرية تتوفر فعلياً -وبدرجة ذات دلالة إحصائية- على البنية التحتية الأساسية (بيانات وأنظمة آلية) لتبني متطلبات انخفاض القيمة وفق معيار IFRS 9، مع الإشارة إلى أن هذا القبول

الفصل الثاني: الدراسة الميدانية

الإحصائي مشروط في الواقع العملي بضرورة تذييل العقوبات المالية (تكاليف التطبيق) وتكثيف البرامج التدريبية المتخصصة لسد الفجوة في المعرفة المحاسبية الدقيقة بهذا المعيار.

2- الفرضية الثانية: تقوم المؤسسات الاقتصادية في بيئة الأعمال الجزائرية بتقييم الخسائر الائتمانية للموجودات المالية

عند الاعتراف الأولي بها، مع إعادة تقييمها عند حدوث تغير في الجدارة الائتمانية بما يتوافق مع متطلبات المعيار IFRS 9 بدرجة ذات دلالة إحصائية

جدول رقم 11 يبين المتوسط الحسابي والانحراف المعياري والدرجة والرتبة لمحور تقييم الخسائر

الدرجة	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الرتبة	العبارات
مرتفع	0.51	2.53	5	يمكن للمؤسسات الحصول على معلومات حول عملائها يسمح لها بتقييم ملاءمتهم المالية وفق للمعيار الدولي لأعداد التقارير المالية رقم 9
متوسط	0.69	2.27	13	تطبق المؤسسات ممارسات محاسبية لانخفاض القيمة تتوافق مع منهجيات انخفاض القيمة وفق المعيار الدولي لأعداد التقارير المالية رقم 9
مرتفع	0.63	2.53	7	تقوم المؤسسة بتقييم ملاءمة عملائها عند عقد صفقات أو قبل الدخول فيها معهم
مرتفع	0.48	2.67	1	تتبنى المؤسسات منهجية ثابتة للتقييم عملائها بشكل دوري وفق المعيار الدولي لأعداد التقارير المالية رقم 9
مرتفع	5.38	3.63	3	تحرص المؤسسات على تصنيف المتعاملين معها وفق لجدارتهم الائتمانية
مرتفع	0.51	2.47	9	لدى المؤسسات إجراءات رقابية محاسبية تمكنها من تحديد انخفاض القيمة في موجوداتها وفق المعيار الدولي لأعداد التقارير المالية رقم 9
مرتفع	0.48	2.67	2	تقوم مصالح دائرة المالية والمحاسبة سنويا بتقدير خسائرها الائتمانية للمتعاملين معها وفق المعيار الدولي لأعداد التقارير المالية رقم 9
مرتفع	0.63	2.53	8	تقوم المؤسسة بتقدير المخاطر المحتملة لخسائر القيمة عند الاعتراف الأولي وفق المعيار الدولي لأعداد التقارير المالية رقم 9
مرتفع	0.51	2.53	6	تقوم المؤسسة بتقييم الخسائر الائتمانية للموجودات المالية عند الاعتراف الأولي بها وفق المعيار الدولي لأعداد التقارير المالية رقم 9

الفصل الثاني: الدراسة الميدانية

مرتفع	0.50	2.60	4	تقوم المؤسسة بتعديل تقديرات الخسائر الائتمانية عند زيادة مخاطر عدم سداد عملاتها وفق المعيار الدولي لأعداد التقارير المالية رقم 9
مرتفع	0.73	2.47	11	تلتزم المؤسسة بتقدير مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة لجميع الأصول المالية فور إثباتها في الدفاتر المحاسبية
مرتفع	0.50	2.40	12	المعاملات المحاسبية المرتبطة بانخفاض القيمة مقبول جبائي
مرتفع	0.51	2.47	10	تعتمد المؤسسة على معلومات تاريخية لتقدير الخسائر المتوقعة وفق المعيار الدولي لأعداد التقارير المالية رقم 9
مرتفع	0.55	2.60	تقييم الخسائر	
قيمة ت = 10.279		درجة الحرية = 79		الدلالة الإحصائية = 0.000

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على مخرجات SPSS

يوضح الجدول رقم 10 التحليل الوصفي لآراء أفراد العينة حول المحور الثاني المتعلق بمدى قيام المؤسسات

الاقتصادية بتقييم الخسائر الائتمانية للموجودات المالية وفقاً لمتطلبات المعيار الدولي IFRS 9

من خلال القراءة الإجمالية للنتائج، يتضح أن هذا المحور قد حقق تقييماً عاماً بدرجة (مرتفع)، حيث بلغ المتوسط الحسابي الإجمالي للمحور 2.60 بانحراف معياري قدره 0.55، ويعكس هذا المؤشر الإحصائي وجود إجماع وإدراك قوي لدى أفراد العينة بأن المؤسسات الجزائرية تمارس فعلياً إجراءات احترازية لتقييم المخاطر الائتمانية وتتبع ملائمة عملاتها الماليين، مما يشكل أرضية خصبة ومناسبة لتبني المنهجيات الأكثر تطوراً التي جاء بها المعيار رقم 9.

بالنظر إلى تفاصيل الإجابات، نلاحظ أن العبارات المتعلقة بالرقابة الدورية والمتابعة قد تصدرت الترتيب؛ حيث جاءت العبارة المتعلقة بتبني المؤسسات لمنهجية ثابتة للتقييم الدوري للعملاء، وكذلك العبارة المتعلقة بتقدير مصالح المالية والمحاسبة للخسائر سنوياً في المرتبتين الأولى والثانية بمتوسط حسابي مرتفع بلغ 2.67 لكليهما. كما سجلت العبارة الخاصة بتصنيف المتعاملين وفق جدارتهم الائتمانية قيمة مرتفعة.

في المقابل، من الملاحظ جداً أن العبارة رقم 2 والتي تنص على أن "تطبق المؤسسات ممارسات محاسبية لانخفاض القيمة تتوافق مع منهجيات المعيار IFRS 9" قد تذيلت الترتيب في المرتبة 13 بمتوسط حسابي قدره 2.27 وبدرجة (متوسط).

الفصل الثاني: الدراسة الميدانية

هذا التباين دقيق ومهم جداً فهو يفسر أنه رغم قيام المؤسسات بالتقييم المالي والإداري لعملائها بشكل جيد (إجراءات الرقابة)، إلا أن الإسقاط "المحاسبي" الدقيق لهذه التقييمات وفق النماذج الرياضية المعقدة لخسائر الائتمان المتوقعة (ECL) التي يفرضها المعيار IFRS 9 لا يزال متوسطاً ويحتاج إلى تطوير ومواءمة أكبر، ناهيك عن التحديات الجبائية المرتبطة بها والتي احتلت المرتبة 12.

لاختبار صحة الفرضية القائلة بأن المؤسسات الاقتصادية في البيئة الجزائرية تقوم بتقييم الخسائر الائتمانية للموجودات المالية عند الاعتراف الأولي وتعديلها لاحقاً، تم الاعتماد على اختبار (T) لعينة واحدة. تبين من خلال مخرجات الجدول أن قيمة (ت) المحسوبة بلغت 10.279 عند درجة حرية 79، وبمستوى دلالة إحصائية (Sig) يساوي 0.000. وبما أن مستوى الدلالة المحسوب هو أقل من مستوى المعنوية المعتمد (0.05)، فإننا نقبل الفرضية الثانية للدراسة.

ويُفسر هذا بأن بيئة الأعمال الجزائرية تمتلك ثقافة مالية وإجراءات عملية تقييمية مستقرة ذات دلالة إحصائية لتقدير المخاطر الائتمانية عند نشأتها وتطورها.

ورغم وجود بعض الفجوات في المعالجات المحاسبية الصرفة مقارنة بالمعيار الدولي، إلا أن المبدأ الجوهرى للمعيار IFRS 9 (المبني على التوقع والتقييم المستمر للجدارة الائتمانية) موجود وقابل للتطبيق والتطوير في هذه البيئة.

3- الفرضية الثالثة: توجد علاقة ارتباط طردية ذات دلالة إحصائية بين مدى توفر البنية التحتية والأنظمة المعلوماتية

وبين قدرة المؤسسات على التقييم الدقيق للخسائر الائتمانية في بيئة الأعمال الجزائرية

أولاً - اختبار الفرضية الثالثة الخاصة بالعلاقة الارتباطية: ويمكن ذلك من خلال تحليل الانحدار الخطي باستخدام

طريقة المربعات الصغرى Entry عند مستوى دلالة 0.05 حيث المتغير المستقل هو البنية التحتية (البيانات، الأنظمة الآلية، الخبرات) اللازمة لتبني متطلبات انخفاض القيمة وفق المعيار 9 والمتغير التابع هو تقييم الخسائر، والجدول الموالي يوضح الارتباط الخطي بين المتغير المستقبل والمتغير التابع:

الفصل الثاني: الدراسة الميدانية

جدول رقم 12 يبين معامل الارتباط الخطي بين المتغير المستقل والمتغير التابع

معامل الارتباط (R)	معامل التحديد (R-deux)	النموذج
0.620	0.385	أ- المتغير المستقل: البنية التحتية ب- المتغير التابع: تقييم الخسائر

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على مخرجات SPSS

من الجدول السابق معامل الارتباط الخطي بين البنية التحتية (البيانات، الأنظمة الآلية، الخبرات) اللازمة لتبني متطلبات انخفاض القيمة وفق المعيار 9 وتقييم الخسائر هو (0.620) أي هناك ارتباط طردي متوسط بين المتغيرين، ومدى الدقة في تقدير المتغير التابع هو (0.385)، بمعنى أن (38.5) بالمائة من تقييم الخسائر يعود لتأثير البنية التحتية (البيانات، الأنظمة الآلية، الخبرات) اللازمة لتبني متطلبات انخفاض القيمة وفق المعيار 9 والنسبة المتبقية (61.5) بالمائة ترجع للعوامل الأخرى المؤثرة في تقييم الخسائر.

وعليه: "توجد علاقة طردية متوسطة بين البنية التحتية (البيانات، الأنظمة الآلية، الخبرات) اللازمة لتبني متطلبات انخفاض القيمة وفق المعيار 9 وتقييم الخسائر".

ثانياً- تباين خط الانحدار للمتغير التابع والمستقل: يوضح الجدول أدناه تحليل خط الانحدار حيث يدرس مدى ملائمة خط انحدار المعطيات وفرضيته الصفرية التي تنص على أن خط الانحدار لا يلائم المعطيات المقدمة.

جدول رقم 13 يبين قيم تباين خط الانحدار لمتغيرات الدراسة: تحليل التباين الأحادي $ANOVA^a$

النموذج	مجموع مربعات الانحدار Somme des carrés	درجة حرية الانحدار Ddl	معدل مربعات الانحدار Moyenne des carrés	قيمة اختبار تحليل التباين F	مستوى دلالة الاختبار Sig.
1 الانحدار	3.354	1	3.354	17.509	^b 0.000

الفصل الثاني: الدراسة الميدانية

					Régression
		0.192	28	5.364	البقايا Résidu
			29	8.718	المجموع Total

b. المتغير المستقل البنية التحتية a. المتغير التابع تقييم الخسائر

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على مخرجات SPSS

من خلال الجدول نجد ما يلي:

- مجموع مربعات الانحدار يساوي 3.354 ومجموع مربعات البواقي هو 5.364 ومجموع المربعات الكلي يساوي 8.718؛

- درجة حرية الانحدار هي 1 ودرجة حرية البواقي هي 28؛

- معدل مربعات الانحدار هو 3.354 ومعدل مربعات البواقي هو 0.192؛

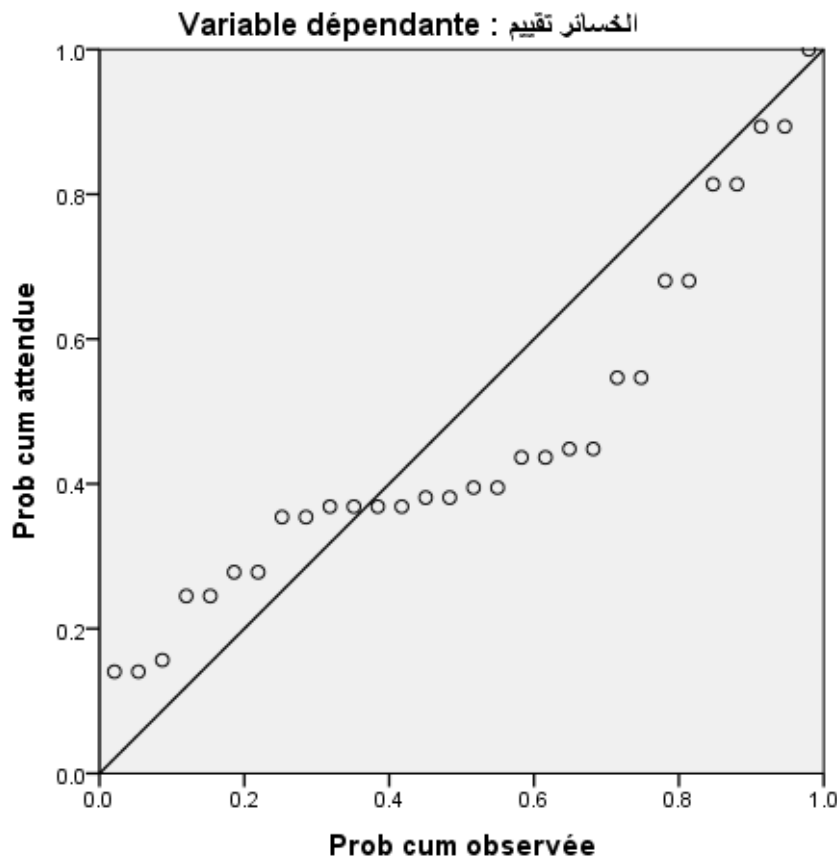
- قيمة اختبار تحليل التباين لخط الانحدار هو 17.509؛

- مستوى دلالة الاختبار 0.000 وهي أقل من مستوى دلالة الفرضية الصفرية 0.05 فنرفض فرضية العدم، ونقبل

الفرض البديل وبالتالي فإن خط الانحدار يلائم المعطيات والشكل الموالي يوضح ذلك:

الشكل رقم (5): الرسم البياني لمدى ملائمة خط الانحدار للعلاقة بين المتغير التابع والمتغير المستقل

Tracé P-P normal de régression Résidus standardisés



المصدر: مخرجات التحليل الاحصائي SPSS

نلاحظ من خلال الرسم البياني أن النتائج تتجمع حول خط مستقيم مما يدل أن الدالة تأخذ شكل خطي وهو ما يتوافق مع الانحدار الخطي البسيط.

ثالثاً- دراسة معاملات خط الانحدار

يمثل الجدول أدناه قيم معاملات خط الانحدار للعلاقة بين البنية التحتية (البيانات، الأنظمة الآلية، الخبرات) اللازمة لتبني متطلبات انخفاض القيمة وفق المعيار 9 وتقييم الخسائر

الجدول رقم 14 يبين قيم معاملات خط الانحدار المعاملات ^a Coefficients

النموذج	معاملات غير قياسية Coefficients non	معاملات قياسية Coefficients	قيمة t	مستوى الدلالة
---------	--	--------------------------------	-----------	------------------

الفصل الثاني: الدراسة الميدانية

Sig.		standardisés	standardisés		
		Bêta	Erreur standard	B	
0.021	2.354		0.644	0.521	الثابت (Constante)
0.000	4.184	0.620	0.265	1.111	المتغير المستقل البنية التحتية

a. المتغير التابع تقييم الخسائر

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على مخرجات SPSS

من خلال الجدول نجد أن ثابت خط الانحدار يساوي 0.521 والذي يمثل قيمة B بالجدول، وبلغت الدلالة الإحصائية Sig (0.021) وهي مقبولة لأنها أقل من 0.05 فتصبح معادل خط الانحدار مبدئياً هي:

$$Y=a+bX$$

وبتعويض القيم نجد المعادلة التالية:

$$Y=0.521 +1.111 X$$

حيث أن X يمثل المتغير المستقل البنية التحتية (البيانات، الأنظمة الآلية، الخبرات) اللازمة لتبني متطلبات انخفاض

القيمة وفق المعيار 9 و Y يمثل المتغير التابع تقييم الخسائر

تُشير هذه المعادلة بوضوح إلى الأثر الإيجابي للبنية التحتية؛ فكل تحسن بمقدار وحدة واحدة في البنية التحتية

والأنظمة الآلية، سيؤدي إلى تحسن في قدرة المؤسسة على تقييم خسائرها الائتمانية بمقدار 1.111 وحدة.

الفصل الثاني: الدراسة الميدانية

تأسيساً على ما سبق من إثبات الارتباط الإيجابي والأثر الخطي الدال إحصائياً، نقبل الفرضية الثالثة للدراسة والتي تنص على: "توجد علاقة ارتباط طردية ذات دلالة إحصائية بين مدى توفر البنية التحتية والأنظمة المعلوماتية وبين قدرة المؤسسات على التقييم الدقيق للخسائر الائتمانية في بيئة الأعمال الجزائرية".

4- الفرضية الرابعة: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في تقييم الخسائر حسب الخصائص الشخصية والوظيفية

لدى أفراد العينة (طبيعة المؤسسة، المؤهل العلمي، السن، الوظيفة)

الجدول رقم 15 يبين قيم مستوى الدلالة لإجابات أفراد العينة حول تقييم الخسائر حسب الخصائص الشخصية

الخاصية	الطريقة المعتمدة	مستوى الدلالة sig	النتيجة
طبيعة المؤسسة	اختبار (T test)	0.057	غير دال
المؤهل العلمي	ANOVA	0.167	غير دال
السن	ANOVA	0.334	غير دال
الوظيفة	ANOVA	0.064	غير دال

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على مخرجات SPSS.

من نتائج الجدول أعلاه سيتم تأكيد قبول أو رفض الفرضية حسب كل متغير على حدي كما يلي:

أولاً- بالنسبة لخاصية طبيعة المؤسسة: يوضح الملحق رقم نتيجة اختبار تي تاست (t test) للفروق بين إجابات الباحثين حول تقييم الخسائر تبعا لخاصية طبيعة المؤسسة.

نلاحظ من خلال الجدول قيمة Sig قدرت ب 0.057 وهي أكبر من قيمة الدلالة 0.05 حيث يتم قبول فرضية العدم أي لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha=0.05$) في مستوى تقييم الخسائر لدى الباحثين تبعا لمتغير طبيعة المؤسسة.

الفصل الثاني: الدراسة الميدانية

ثانيا- بالنسبة لخاصية المؤهل العلمي: يوضح الملحق رقم نتيجة تحليل التباين الأحادي للفروق بين إجابات الباحثين حول تقييم الخسائر تبعا لخاصية المؤهل العلمي.

نلاحظ من خلال الجدول قيمة ثابت الدلالة Sig قدرت بـ 0.167 وهي أكبر من قيمة الدلالة 0.05 حيث يتم قبول فرضية العدم أي لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha=0.05$) في مستوى تقييم الخسائر لدى الباحثين تبعا للمؤهل العلمي.

ثالثا- بالنسبة لخاصية السن: يوضح الملحق رقم نتيجة تحليل التباين الأحادي للفروق بين إجابات الباحثين حول تقييم الخسائر تبعا لخاصية السن.

نلاحظ من خلال الجدول قيمة ثابت الدلالة Sig قدرت بـ 0.334 وهي أكبر من قيمة الدلالة 0.05 حيث يتم قبول فرضية العدم أي لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha=0.05$) في مستوى تقييم الخسائر لدى الباحثين تبعا للسن.

رابعا- بالنسبة لخاصية الوظيفة: يوضح الملحق رقم نتيجة تحليل التباين الأحادي للفروق بين إجابات الباحثين حول تقييم الخسائر تبعا لخاصية الوظيفة. نلاحظ من خلال الجدول قيمة ثابت الدلالة Sig قدرت بـ 0.064 وهي أكبر من قيمة الدلالة 0.05 حيث يتم قبول فرضية العدم أي لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha=0.05$) في مستوى تقييم الخسائر لدى الباحثين تبعا للوظيفة.

مما سبق ذكره: تؤكد صحة الفرضية الرابعة أي لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (0.05) بين إجابات الباحثين حول تقييم الخسائر تبعا للمتغيرات الشخصية والوظيفية (طبيعة المؤسسة، المؤهل العلمي، السن، الوظيفة).

ويُفسر هذا التجانس الإحصائي ميدانياً بأن هناك "رؤية موحدة وتوافقاً مهنيًا" لدى كافة الفاعلين في بيئة الأعمال الجزائرية المدروسة حول واقع وإجراءات تقييم الخسائر الائتمانية.

الفصل الثاني: الدراسة الميدانية

فالوعي المحاسبي وإدراك متطلبات التقييم وفق المعيار (IFRS 9) لا يتأثر بطبيعة قطاع المؤسسة، ولا يرتبط بعامل الخبرة المرتبط بالسن، ولا يختلف باختلاف الدرجة العلمية أو المنصب، بل يعكس ثقافة مالية ومحاسبية سائدة ومشتركة بين جميع الممارسين للمهنة المحاسبية والمالية في البيئة الجزائرية.

خلاصة نتائج الدراسة

1 - السياق العام وخصائص العينة:

هدفت الدراسة الميدانية إلى تقييم دور البنية التحتية (البيانات، الأنظمة الآلية، الخبرات) اللازمة لتبني متطلبات انخفاض القيمة وفق المعيار الدولي (IFRS 9) في تعزيز تقييم الخسائر. بالاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي، تم استطلاع آراء عينة مكونة من 30 مختصاً ومحاسباً. أظهرت الخصائص الديموغرافية تركزا عاليا في المؤسسات العمومية بنسبة 86.7%. كما تمتع أفراد العينة بمستوى تعليمي جامعي متقدم (93.4% من حملة الليسانس والماستر) ونضج مهني وخبرة عملية، مما أضفى موثوقية عالية وموضوعية على إجاباتهم.

2- واقع البنية التحتية (الفرضية الأولى):

خلصت الدراسة إلى أن البيئة الاقتصادية الجزائرية تمتلك المقومات الأساسية من بيانات وأنظمة آلية تنظيمية تسمح بتبني متطلبات انخفاض القيمة للأدوات المالية، حيث سجل هذا المحور تقييماً "مرتفعاً". ورغم مرونة النظام المالي وكفاءة المؤسسات، كشفت النتائج عن عقبات فعلية تتمثل في العبء المالي العالي المرتبط بتكاليف التطبيق، بالإضافة إلى وجود نقص نسبي في الخبرة التقنية المحاسبية المتخصصة بالمعيار رقم 9، مما يستدعي تكثيف البرامج التدريبية الموجهة للمهنيين.

3- ممارسات تقييم الخسائر الائتمانية (الفرضية الثانية):

الفصل الثاني: الدراسة الميدانية

على مستوى الممارسات العملية، أثبتت النتائج أن المؤسسات الجزائرية تمارس فعلياً إجراءات احترازية ورقابية صارمة لتقييم المخاطر الائتمانية ومتابعة ملاء عملائها الماليين بانتظام.

ومع ذلك، سجلت الدراسة تبايناً جوهرياً؛ فبينما كانت الإجراءات الرقابية الإدارية قوية، لا يزال الإسقاط "المحاسبي" الدقيق لهذه التقييمات وفق النماذج الرياضية المعقدة (ECL) التي يفرضها المعيار (IFRS 9) في مستويات "متوسطة"، ويحتاج إلى مواءمة وتطوير أكبر لمواكبة المعايير الدولية وتجاوز التحديات الجبائية.

4- علاقة التأثير والارتباط (الفرضية الثالثة):

أكدت نتائج نموذج الانحدار الخطي البسيط وجود علاقة ارتباط طردية موجبة وتأثير ذي دلالة إحصائية بين توفر البنية التحتية وكفاءة تقييم الخسائر. حيث تبين أن تحسين البنية التحتية (البيانات، الأنظمة، الخبرات) يفسر ما نسبته 38.5% من قدرة المؤسسات على التقييم الدقيق للخسائر الائتمانية. وأظهرت معادلة الانحدار أن أي تحسن بوحدة واحدة في البنية التحتية يؤدي إلى تحسن في قدرة تقييم الخسائر بمقدار 1.111 وحدة.

5- تجانس الآراء المهنية (الفرضية الرابعة):

أثبتت الدراسة غياب أي فروق ذات دلالة إحصائية في تقييم الخسائر تُعزى للخصائص الشخصية والوظيفية لأفراد العينة، سواء تعلق الأمر بطبيعة المؤسسة، المؤهل العلمي، السن، أو المسمى الوظيفي. ويُفسر هذا التجانس الإحصائي ميدانياً بوجود "رؤية موحدة وتوافق مهني" بين كافة الممارسين في بيئة الأعمال الجزائرية؛ حيث أن الوعي بمتطلبات التقييم المحاسبي يعكس ثقافة مالية سائدة ومشاركة لا تتأثر باختلاف القطاعات أو المناصب الإدارية.

خاتمة

شهدت المعايير الدولية للتقارير المالية خلال السنوات الأخيرة تطورات جوهرية مست مختلف الجوانب المحاسبية، ومن أبرزها المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 9 (IFRS 9) المتعلق بالأدوات المالية، والذي أحدث تحولاً جذرياً في طريقة معالجة وقياس انخفاض قيمة الأدوات المالية من خلال تبني نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة (ECL) بدل نموذج الخسائر المحققة التقليدي. وقد جاءت هذه الدراسة بهدف معرفة مدى إمكانية تطبيق هذا النموذج في بيئة الأعمال الجزائرية، والوقوف على أهم المتطلبات والعوائق المرتبطة بذلك.

ومن خلال الدراسة النظرية والميدانية تم التوصل إلى أن تطبيق المعيار IFRS 9 يساهم في تعزيز جودة المعلومات المالية ورفع مستوى الشفافية والمصدقية في القوائم المالية، إلا أن نجاح تطبيقه يتطلب توفر مجموعة من الشروط التقنية والتنظيمية والبشرية التي لا تزال تشكل تحدياً أمام العديد من المؤسسات الجزائرية، خاصة فيما يتعلق بتوفر البيانات التاريخية، الأنظمة المعلوماتية الحديثة، والكفاءات المؤهلة.

اختبار الفرضيات

من خلال الدراسة النظرية والميدانية، وقصد الإجابة على الإشكالية المطروحة، تم اختبار الفرضيات والتوصل إلى النتائج التالية:

- تم تأكيد الفرضية الرئيسية التي مفادها أن هناك إمكانية نظرية لتطبيق المعيار الدولي IFRS 9 في بيئة الأعمال الجزائرية، غير أن التطبيق الفعلي يواجه عدة صعوبات تقنية وتنظيمية تحد من تطبيقه الكامل.
- أثبتت الدراسة أن تطبيق المعيار IFRS 9 يساهم في تحسين جودة المعلومات المالية وزيادة مستوى الشفافية مقارنة بنظام محاسبي مالي الحالّي (SCF).
- بينت النتائج أن نظام محاسبي مالي جزائري يحتاج إلى تعديلات وتحسينات تتماشى مع متطلبات المعايير الدولية الحديثة، خاصة فيما يتعلق بالأدوات المالية وقياس المخاطر الائتمانية.

خاتمة

- أظهرت الدراسة أن نقص البيانات التاريخية وضعف الأنظمة المعلوماتية وقلة الخبرات المتخصصة تعتبر من أبرز العوائق التي تواجه المؤسسات الجزائرية في تطبيق نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة.

التوصيات:

- ضرورة تحديث نظام محاسبي ماليالجزائري بما يتوافق مع متطلبات المعايير الدولية للتقارير المالية، خاصة المعيار

IFRS 9.

- العمل على تطوير الأنظمة المعلوماتية والرقمية داخل المؤسسات الاقتصادية والبنوك الجزائرية.
- توفير قواعد بيانات دقيقة وحديثة تساعد على قياس المخاطر الائتمانية والتنبؤ بالخسائر المستقبلية.
- تكثيف الدورات التكوينية والبرامج التدريبية للمحاسبين والإطارات المالية حول تطبيقات المعيار IFRS 9.
- تشجيع المؤسسات الجزائرية على تبني ثقافة التحول الرقمي واستخدام النماذج الحديثة في إدارة المخاطر المالية.

- تعزيز التعاون بين الجامعات والمؤسسات الاقتصادية لإعداد كفاءات قادرة على التعامل مع المعايير الدولية الحديثة.

آفاق الدراسة:

- يمكن فتح آفاق مستقبلية لدراسات أخرى مرتبطة بهذا الموضوع، من بينها:
- دراسة أثر تطبيق المعيار IFRS 9 على الأداء المالي للبنوك الجزائرية.
- تحليل مدى جاهزية البنوك الجزائرية لاعتماد نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة.
- دراسة مقارنة بين تطبيق IFRS 9 في الجزائر وبعض الدول العربية أو الأجنبية.
- دراسة أثر التحول الرقمي على فعالية تطبيق المعايير الدولية للتقارير المالية.
- التوسع في دراسة العلاقة بين تطبيق IFRS 9 وإدارة المخاطر المالية داخل المؤسسات الاقتصادية.

قائمة المراجع

قائمة المراجع

المراجع باللغة العربية

- (1) مها. أثر تطبيق معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم (9) "الأدوات المالية" في تحسين مستوى الإفصاح في التقارير المالية في البنوك التجارية الأردنية. مجلة الدراسات الجامعية للبحوث الشاملة، 5(18)، 3456.
- (2) إسماعيل. المحاسبة عن الأدوات المالية وفق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 9 (IFRS 9). دار الكتب الجامعية.
- (3) سيد علي، والجوزي، جميلة. تحليل مدى توافق خصائص جودة المعلومات المالية بين نظام محاسبي مالي SCF ومعايير المحاسبة الدولية IAS/IFRS -دراسة ميدانية لآراء عينة من الأكاديميين والمهنيين في الجزائر-. مجلة اقتصاديات المال والأعمال، 8(1)، 263-287.
- (4) سمير. محاضرات في المعايير الدولية للتقارير المالية والنظام المحاسبي المالي. كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 3.
- (5) حكيم. المحاسبة المالية وفق المعايير الدولية IFRS ونظام محاسبي مالي SCF (ط. 2). دار هومة للنشر والتوزيع.
- (6) جمال. المعايير الدولية للتقارير المالية IFRS: الإطار النظري والتطبيق العملي (ط. 1). دار النهضة العربية.
- (7) حسين، أسماء. المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 09: لاحتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة للأدوات المالية. ورشة عمل "آخر المستجدات على معايير التقارير المالية الدولية IFRS"، فلسطين.
- (8) كريم ، وفرنوي، مصطفى ، وعوض، محمد ، وإسماعيل، محمود إسماعيل محفوظ. المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية. كلية التجارة، جامعة القاهرة.
- (9) حنان، رضوان. مدخل النظرية المحاسبية، الإطار الفكري - التطبيقات العملية. دار وائل للنشر.

- (10) دادی ، ناصر . القوائم المالية وفق نظام محاسبي ماليالجديد SCF. دار الحمدي العامة.
- (11) سعدان، شبايكي. المحاسبة المالية وفق النظام المحاسبي المالي. دار هومة.
- (12) مليكة. تباين الالتزام بالقواعد المحاسبية لنظام محاسبي مالي SCF في المؤسسات الجزائرية. مجلة المالية والأسواق، 11(1)، 116-130.
- (13) لخضر . نظام محاسبة مالية (ط. 1). دار النشر الأوراق الزرقاء.
- (14) عبد القادر. قياس انخفاض قيمة الأصول وفقا لمعايير المحاسبة الدولية (IASs) -دراسة مقارنة مع نظام محاسبي مالي(SCF)-. مجلة دفاتر بواذكس، (6)، 60-69.
- (15) محمد، صلاح علي أحمد، وأحمد، محمد المهدي الأمير. دراسة تحليلية مقارنة لمتطلبات الاعتراف والقياس المحاسبي بخسائر الائتمان المتوقعة بين الموضوع (FASB – ASC 326) والمعيار IFRS9 في ظل تفشي كورونا فيروس Covid-19. مجلة بحوث الإدارة والاقتصاد، 2(2)، 90-116.
- (16) سميرة. أثر الخسائر الائتمانية المتوقعة وفق المعيار الدولي رقم (09) على رأس المال التنظيمي: حالة بنك دبي الإسلامي. مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، 12(2)، 742.
- (17) بشرى، أحمد. انعكاس تطبيق متطلبات IFRS09 في المحاسبة عن انخفاض قيمة القروض المصرفية على إدارة الأرباح في المصارف العراقية. مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، 635.
- (18) معطى الله، هوارى. محاسبة المؤسسة وفق النظام المحاسبي المالي، الجزء الثاني (عمليات نهاية السنة). مكتبة المعارف.
- (19) مؤسسة المعايير الدولية للتقرير المالي. المعيار الدولي للتقرير المالي 09 "الأدوات المالية" (ترجمة الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين).

المراجع باللغة الأجنبية

- 20) Berbaum, D. Credit risk according to IFRS 09: Significant increase in credit risk and implications for financial institutions . University of Surrey.
- 21) Jasman, Wiwiek, Rizal, Dian, Ridarmelli, Rosmawati, Henny. (2025). “IFRS 9 adoption and the value relevance of accounting information: Evidence from the banking sector”.Accounting and Financial Control.
- 22) Bart Baesens, Kristien Smedts. (2025). Boosting credit risk models. The British Accounting Review.
- 23) Aaron, Kim, Wang, Wu. (2025). Expected loss recognition and banks’ management forecasts. Journal of Accounting and Public Policy.
- 24) Georgiou, Domazakis, Pappas, Yannacopoulos. (2021). Markov chain lumpability and applications to credit risk modelling in compliance with the International Financial Reporting Standard 9 framework. European Journal of Operational Research.

الملاحق

الملاحق

الملاحق الملحق رقم 01 استمارة الاستبيان



جامعة قاصدي مرباح ورقلة
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
التخصص : محاسبة وجباية



استمارة استبيان:

تحية طيبة وبعد في إطار انجاز مذكرة ماستر في العلوم المحاسبية و الجبائية تحت عنوان (إمكانية تطبيق منهجية انخفاض القيمة للأدوات المالية وفق معيار IFRS 9 في بيئة الأعمال الجزائرية) و يشرفني أن أضع بين أيديكم هذا الاستبيان الذي يهدف إلى الحصول على أراكم القيمة ومقترحات سيادتكم المتعلقة بموضوع البحث حول ما تضمنه من تساؤلات وأحيطكم علما بأن هذا الاستبيان يعتبر جزءا ذا أهمية بالغة بالنسبة للبحث لذلك نرجو منكم قراءة كل فقرة بتمعن للوصول إلى نتائج مقبولة وذلك بوضع علامة (x) على الإجابة المناسبة والمفيدة علما إن إجاباتكم تحظى بالسرية التامة والتي لن تستخدم إلا لأغراض البحث العلمي و الأكاديمي فقط وستكونون بإذن الله احد المساهمين في هاته الدراسة، وفي الأخير تقبلوا مني فائق الاحترام والتقدير.

- الطالب: خمقاني عصام الدين - قبي عمار

القسم الأول: الأسئلة الخاصة بالبيانات العامة (الشخصية) * نوع المؤسسة : خاصة ☐ عمومية ☐

1- العمر : اقل من 30 ☐ من 31 إلى 40 ☐ 41 إلى 50 ☐ من 51 فما فوق ☐

2- الفئة الوظيفية : خبير محاسب ☐ مساعد خبير محاسب ☐ محافظ حسابات ☐ د محافظ حسابات ☐

مدقق حسابات ☐ محاسب ☐ محاسب ☐ اطار في المالية ☐ مصلحة المحاسبة ☐

3- المؤهل العلمي ليسانس : ☐ ماستر ☐ دكتوراه ☐

القسم الثاني: الأسئلة الخاصة بالدراسة

المحور الأول : هل تتوفر البيئة الاقتصادية الجزائرية على البنية التحتية (البيانات، الأنظمة الآلية، الخبرات) اللازمة لتبني متطلبات انخفاض القيمة وفق المعيار 9

الرقم	العبارات	لا أوافق	محايد	موافق
1	الاطار القانوني الجزائري الخاص بالمعاملات المالية والتجارية يتوافق مع الممارسات المالية والتجارية الدولية			
2	النظام المالي الجزائري مرن ويسمح للشركات بتطوير ممارساتها المالية وفق احتياجاتها			
3	تتوفر بيئة الاعمال الجزائرية على مصادر مختلفة للمعلومات يمكن للمؤسسة الاعتماد عليها للتسيير علاقتها التجارية			
4	تطبيق المعيار الدولي لأعداد التقارير المالية رقم 9 يتطلب تكاليف منخفضة			

الملاحق

			5 لدى المؤسسات الاقتصادية الكفاءة والمقدرة على تطبيق الممارسات المالية والمحاسبية الخاصة بالأدوات المالية المنصوص عليها في المعيار الدولي لأعداد التقارير المالية رقم 9
			6 تتوفر البيئة الجزائية على فرص للتكوين في مختلف المستجدات المرتبطة بمعايير المحاسبة والإبلاغ المالية الدولية
			7 الإطار التنظيمي الحالي يسمح بتطبيق معايير المحاسبة والإبلاغ المالية الدولية بسهولة
			8 الأنظمة المعلوماتية الحالية مهيأة لتطبيق المعيار الدولي لأعداد التقارير المالية رقم 9
			9 الأنظمة الجبائية مساعدة على تبني معايير المحاسبة والإبلاغ المالية الدولية
			10 تمتلك المؤسسات بنية تحتية وتكنولوجية مناسبة لمعالجة البيانات المتعلقة بالمخاطر الائتمانية
			11 يمتلك المحاسبون المعرفة الكافية بمتطلبات انخفاض القيمة وفق المعيار الدولي لأعداد التقارير المالية رقم 9
			12 تتوفر برامج تدريبية تساعد المحاسبين والمهنيين على فهم وتطبيق متطلبات انخفاض القيمة وفق المعيار الدولي لأعداد التقارير المالية رقم 9

الملاحق

المحور الثاني: هل يتم تقييم الخسائر الائتمانية للموجودات المالية عند الاعتراف الأولي، مع إعادة تقييمها عند حدوث تغير في الجدارة الائتمانية.

الرقم	العبارات	لا أوا فق	محايد	موا فق
1	يمكن للمؤسسات الحصول على معلومات حول عملائها يسمح لها بتقييم ملاءمتهم المالية وفق للمعيار الدولي لأعداد التقارير المالية رقم 9			
2	تطبق المؤسسات ممارسات محاسبية لانخفاض القيمة تتوافق مع منهجيات انخفاض القيمة وفق المعيار الدولي لأعداد التقارير المالية رقم 9			
3	تقوم المؤسسة بتقييم ملاءمة عملائها عند عقد صفقات او قبل الدخول فيها معهم			
4	تتبنى المؤسسات منهجية ثابتة للتقييم عملائها بشكل دوري وفق المعيار الدولي لأعداد التقارير المالية رقم 9			
5	تحرص المؤسسات على تصنيف المتعاملين معها وفق لجدارتهم الائتمانية			
6	لدى المؤسسات إجراءات رقابية محاسبية تمكنها من تحديد انخفاض القيمة في موجوداتها وفق المعيار الدولي لأعداد التقارير المالية رقم 9			
7	تقوم مصالح دائرة المالية والمحاسبة سنويا بتقدير خسائرها الائتمانية للمتعاملين معها وفق المعيار الدولي لأعداد التقارير المالية رقم 9			
8	تقوم المؤسسة بتقدير المخاطر المحتملة لخسائر القيمة عند الاعتراف الاولي وفق المعيار الدولي لأعداد التقارير المالية رقم 9			
9	تقوم المؤسسة بتقييم الخسائر الائتمانية للموجودات المالية عند الاعتراف الاولي بما وفق المعيار الدولي لأعداد التقارير المالية رقم 9			
10	تقوم المؤسسة بتعديل تقديرات الخسائر الائتمانية عند زيادة مخاطر عدم سداد عملائها وفق المعيار الدولي لأعداد التقارير المالية رقم 9			
11	تلتزم المؤسسة بتقدير مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة لجميع الأصول المالية فور إثباتها في الدفاتر المحاسبية			
12	المعالجات المحاسبية المرتبطة بانخفاض القيمة مقبول جبائي			
13	تعتمد المؤسسة على معلومات تاريخية لتقدير الخسائر المتوقعة وفق المعيار الدولي لأعداد التقارير المالية رقم 9			

الملحق رقم 02 مخرجات الاستبيان

نتائج ألفا كرونباخ لمقياس البنية التحتية (البيانات، الأنظمة الآلية، الخبرات)

Statistiques de fiabilité

Alpha de Cronbach	Nombre d'éléments
.767	12

نتائج ألفا كرونباخ لمقياس تقييم الخسائر

Statistiques de fiabilité

Alpha de Cronbach	Nombre d'éléments
.786	13

نتائج طبيعة التوزيع لمتغيري البنية التحتية وتقييم الخسائر

Tests de normalité

	Kolmogorov-Smirnov ^a			Shapiro-Wilk		
	Statistiques	ddl	Sig.	Statistiques	ddl	Sig.
البنية التحتية	.174	30	.062	.915	30	.062
الخسائر بتقييم	.198	30	.071	.792	30	.077

a. Correction de signification de Lilliefors

الملاحق

نتائج الفروق في البنية التحتية (البيانات، الأنظمة الآلية، الخبرات)

Statistiques sur échantillon uniques

	N	Moyenne	Ecart type	Moyenne erreur standard
الحفظة البنية	30	2.4056	.30617	.05590

Test sur échantillon unique

	Valeur de test = 2					
	t	ddl	Sig. (bilatéral)	Différence moyenne	Intervalle de confiance de la différence à 95 %	
					Inférieur	Supérieur
الحفظة البنية	7.255	29	.000	.40556	.2912	.5199

نتائج الفروق في تقييم الخسائر

Statistiques sur échantillon uniques

	N	Moyenne	Ecart type	Moyenne erreur standard
الخسائر تقييم	30	2.5974	.54829	.10010

Test sur échantillon unique

	Valeur de test = 2					
	t	ddl	Sig. (bilatéral)	Différence moyenne	Intervalle de confiance de la différence à 95 %	
					Inférieur	Supérieur
الخسائر تقييم	5.968	29	.000	.59744	.3927	.8022

نتائج الارتباط والارتباط المفسر

الملاحق

Récapitulatif des modèles

Modèle	R	R-deux	R-deux ajusté	Erreur standard de l'estimation
1	.620 ^a	.385	.363	.43769

a. Prédictors : (Constante), البنية التحتية

نتائج أنوفا للانحدار الخطي البسيط

ANOVA^a

Modèle	Somme des carrés	ddl	Carré moyen	F	Sig.
1 Régression	3.354	1	3.354	17.509	.000 ^b
Résidus	5.364	28	.192		
Total	8.718	29			

a. Variable dépendante : تقييم الخسائر

b. Prédictors : (Constante), البنية التحتية

نتائج معاملات نموذج الانحدار

Coefficients^a

Modèle	Coefficients non standardisés		Coefficients standardisés	t	Sig.
	B	Ecart standard	Bêta		
1 (Constante)	.521	.644		2.354	.021
البنية التحتية	1.111	.265	.620	4.184	.000

a. Variable dépendante : تقييم الخسائر

نتائج الفروق في مستوى تقييم الخسائر حسب متغير طبيعة المؤسسة

Test des échantillons indépendants

		Test de Levene sur l'égalité des variances		Test t pour égalité des moyennes					
		F	Sig.	t	ddl	Sig. (bilatéral)	Différence moyenne	Différence erreur standard	Intervalle de confiance de la différence à 95 %
الخسائر بغير	Hypothèse de variances égales	1.809	.189	-1.982	28	.057	-.55621	.28065	-1.13111- .01868
	Hypothèse de variances inégales			-4.381	21.610	.000	-.55621	.12696	-.81978- -.29264

نتائج الفروق في مستوى تقييم الخسائر حسب متغير المستوى التعليمي

الملاحق

ANOVA

الخسائر تقديم

	Somme des carrés	ddl	Carré moyen	F	Sig.
Intergroupes	1.083	2	.541	1.915	.167
Intragroupes	7.635	27	.283		
Total	8.718	29			

نتائج الفروق في مستوى تقييم الخسائر حسب متغير السن

ANOVA

الخسائر تقديم

	Somme des carrés	ddl	Carré moyen	F	Sig.
Intergroupes	1.049	3	.350	1.186	.334
Intragroupes	7.669	26	.295		
Total	8.718	29			

نتائج الفروق في مستوى تقييم الخسائر حسب متغير الوظيفة

ANOVA

الخسائر تقديم

	Somme des carrés	ddl	Carré moyen	F	Sig.
Intergroupes	3.257	5	.651	1.863	.064
Intragroupes	5.461	24	.228		
Total	8.718	29			

حكم الاستبيان من طرف الأساتذة :

- الأستاذ الدكتور: حامي بكير
- الأستاذ الدكتور: خالد مقدم (أستاذ جامعي)
- الدكتورة : أسيا قمو (أستاذة جامعية)

الفهرس

الصفحة	العنوان
I	الشكر والعرفان
II	الاهداء
III	الملخص
IV	فهرس المحتويات
VI	قائمة الجداول
VII	قائمة الاشكال
VIII	قائمة الملاحق
IX	قائمة الرموز والاختصارات
أ	مقدمة
الفصل الأول: الإطار النظري والمفاهيمي لانخفاض قيمة الأدوات المالية	
2	تمهيد
3	المبحث الأول: انخفاض القيمة وفق المعيار الدولي للتقارير المالية IFRS 9
3	المطلب الأول: مفهوم انخفاض القيمة ونطاق تطبيقه في ظل IFRS 9.
5	المطلب الثاني: نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة (ECL)
10	المطلب الثالث: القياس والمعالجة المحاسبية
11	المبحث الثاني: الدراسات السابقة

الفهرس

11	المطلب الأول: الدراسات السابقة الوطنية
13	المطلب الثاني: الدراسات السابقة الأجنبية
17	المبحث الثالث: انخفاض القيمة وفق نظام محاسبي مالي SCF
17	المطلب الأول: مفهوم انخفاض القيمة والمؤشرات الدالة عليه في ال SCF
19	المطلب الثاني: المعالجة المحاسبية لانخفاض قيمة الأصول المالية
19	المطلب الثالث: مقارنة تحليلية بين SCF و IFRS 9
22	خلاصة الفصل
الفصل الثاني: الدراسة الميدانية	
18	تمهيد
19	المبحث الأول: الطريقة والأدوات المستخدمة في الدراسة الميدانية
19	المطلب الأول: الطريقة المستعملة في الدراسة
19	الفرع الأول: منهج الدراسة:
20	الفرع الثاني: مجتمع وعينة الدراسة:
20	الفرع الثالث: خصائص عينة الدراسة:
26	المطلب الثاني: الأدوات المستخدمة في الدراسة:
26	الفرع الأول: أداة الدراسة:
27	الفرع الثاني: صدق وثبات الاستبيان
28	الفرع الثالث: الأساليب الإحصائية المستخدمة
29	المبحث الثاني: عرض نتائج الدراسة الميدانية ومناقشتها

الفهرس

29	المطلب الأول: التحقق من اعتدالية التوزيع:
30	المطلب الثاني: اختبار فرضيات الدراسة
41	خلاصة الفصل
45	خاتمة
49	قائمة المراجع
53	الملاحق
	الفهرس